

فهم يلمى

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكويت الفيليين

حزيران/ يونيو 2022

زورخانات الكويت الفيالية في بغداد

تصاعد المطالب
بالتدخل لإيقاف
الانتشار في العراق

أبطالها متنفذون والضحية أنثى..
شهادات مرعبة عن
التحرش الجنسي في العراق

شروط الزيجة الثانية
تولد امتعاضاً لرجال في كوردستان..
والنساء أهلاً وسهلاً

في هذا العدد

32

المحاضرون المجانيون
الأمل بالثبوت ونيل
المستحقات



40

استثمارات الموت
مقابر للحجز بخدمات
متكاملة



72

مخاوف من تطورها.. لخاطر موتاك المهاجرة الى
النجف رحلة صيفية مربحة وإجازة شتوية سعيدة

76

تسرب اسئلة الامتحانات
والمخاوف من تدهور العملية التعليمية



16

ثروة اقتصادية مهددة
بالانقراض.. الجفاف يحاصر
أضخم حيوان في وادي الرافدين



52

مخاض الصناعة..
العودة الى التصنيع العسكري
يفاقم المشكلات

موسم حب الله

في الحياة اليومية، أولئك الذين يتعاملون مع الأخبار، سيكونون الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الخيار الأول بالنسبة لهم ومن خلال المواقع والشبكات الاجتماعية، و من أجل ضمان صحة ودقة الأخبار والمعلومات يتوجهون إلى مصادرهم الموثوقة.

فيما يتعلق بالعميقة والدين، هذا الخيار ليس سهلاً ومعظم المصادر تعد من الثوابت، والتفسيرات المتاحة لم تجر عليها أية تغيرات جذرية. و بالبناء على بعض هذه المصادر والتفسيرات، فقد عانى المجتمع البشري من عشرات الكوارث والمجازر التي راح ضحيتها ملايين البشر من دون أن تضيف شيئاً للحب والعبادة.

ليست لمحبة الله صفة خاصة، وبعض صيغها ليست مستساغة من الجميع. كل دين ومعتقد يعبر عن حب الله بقناعته الخاصة وانعكاس هذا الحب يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على مجتمعه. ومن منظور أن ملايين الكلمات والجمل تولد يومياً لإيصال رسالة هذه المحبة، فهل يحتاج الله لكل هذه الكلمات دون أفعال؟ يجب ان نتضرع بأن تكون تلك الكلمات حاملة لرسالة ايجابية لكي لا تخلق تبعات كارثية.

لا أحد يحب الله أكثر ممن يتمنى الخير للجميع، ولا أحد أكثر إيماناً ممن لا يفكر بالشر، ولا أحد أقرب لخالقه من شخص ينقذ حياة عبد لله. ولا احد اكثر عبادة للخالق ممن لا يخون ولا يكذب ولا يتهم الاخرين لتبرير الظلم.

إن محبة الله ليست مجرد شعار ويمكن للجميع أن يحبوا الله، ويمكن أن يبادلوه الحب تدريجياً ورفقاً وباستمرار وفي كل الفصول والمناسبات والأيام واللحظات.

هناك الكثير من السياسيين في العراق ليسوا متدينين، لكن هناك العديد من رجال الدين الذين يشغلون مناصب عليا في السياسة. الآن بعد أن أصبح سوق اللعن ساخنا وحرب السلطة قد لطح كل الاتجاهات في هذا البلد، ويمكن لرجال الدين أن يفككوا نسيج المجتمع باسم الله ويضعوا كل المعتقدات في مزاد الالحاد أو أن يعلنوا هدنة لكي يستطيع الشعب ان يستريح قليلا في ظل الرحمة الالهية.

أولئك الذين يطلقون نداء محبة الله ويطيعون اوامره عندما لا يستطيعون تعليمنا الحب يجب على الأقل أن يغلقوا سوق اللعنة هذا الموسم حتى لا تباغ كل هذه الشعارات المستهلكة باسم الإيمان ونعلن هدنة قصيرة بين العباد باسم الحب للخالق.

هل ينجح نيجيرفان بارزاني حيث فشل الآخرون؟!

نشاط دبلوماسي مكثف وسريع قام به رئيس إقليم كردستان «نيجيرفان بارزاني» لاذابة الجليد بين الحزبين المتصارعين والمهيمنين على سلطة الإقليم لفترة امتدت نحو ٣٠ عاما ، الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني بزعامة بافل طالباني ..

محمد واني

«الطالباني» و الأطراف السياسية الاخرى لمبادرته السياسية الا جانب من هذا التقدير الذي يحظى به رغم الاختلافات السياسية العميقة بين الحزبين! ومن طرفها سارعت المنظمة الأممية UN من خلال ممثلتها في العراق «جنين بلاسخت» الى تأييد المبادرة التي لم تكن مبادرة واحدة بل مبادرات عديدة ؛ مبادرة لحل النزاع الداخلي في الإقليم ومبادرة لتوحيد البيشمركة ودعوة الأحزاب

استطاع «نيجيرفان» في غضون يومين فقط من وقف الحرب الاعلامية المشتعلة بين الحزبين وتهدئة الأوضاع والتخفيف من حدة التوتر الناجم عن اختيار مرشح لمنصب رئيس الجمهورية ، ومن ثم جمع قادة الجانبين على طاولة حوار واحدة والخروج بصيغة تفاهم أولية تقضي بنبذ الاختلاف والتفرقة تمهيدا لعقد اتفاق جديد يعيد ترتيب البيت الكردي وفق توافقات سياسية جديدة ، وقد اثبت انه رجل دولة بإمكانه قيادة البلد الى بز الأمان ، لو قدر له ان يكون رئيسا للجمهورية ، وقد طلب منه «مقتدى الصدر» فعلا ان يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية في لقاء جمعهما في حانة نهاية شهر يناير 2022 بحسب مشعان الجبوري! فهو يحظى بمقبولية لدى الكرد وكافة الشرائح السياسية والاجتماعية العراقية السننية والشيعية على حد سواء ، و ما سرعة استجابة حزب

لكنه مع ذلك يواصل مخاطبة الساسة في الدولة الرسمية ان يبادروا الى السلم السياسي ومنع المتطرفين في اثاره الضغائن والاحقاد الطائفية والعنصرية ضد الكرد وإقليم كردستان ، فهل ينجح «بارزاني» في مسعاه لجر بغداد الى حوار جدي يفضي الى اتفاق يخفف من حالة الاحتقان السياسي القائم ، كما نجح مع قادة الأحزاب الكردية!؟



بغداد ومعها الأحزاب والفصائل الولائية لا تريد إيذاء أربيل والتعمد في تمريغ كرامتها في التراب فحسب ، بل تريد ان تجردها من كل حقوقها الدستورية والقانونية وتلغي كيانها وتوقف تنميتها العمرانية وتحويلها الى مدينة اشباح كباقي المحافظات الجنوبية!

بالصواريخ والدرونات ، عقوبات جماعية عدوانية لاحصر لها. والرئيس «نيجيرفان» يدرك صعوبة التوصل الى اتفاق قطعي ونهائي مع بغداد في ظل هيمنة هذه الفصائل الإرهابية التي تشكل دولة قوية «عميقة» داخل الدولة العراقية ،

في تمريغ كرامتها في التراب فحسب ، بل تريد ان تجردها من كل حقوقها الدستورية والقانونية وتلغي كيانها وتوقف تنميتها العمرانية وتحويلها الى مدينة اشباح كباقي المحافظات الجنوبية! وهي تستخدم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمحاربتها والنيل منها ، البرلمان والمحكمة العليا وهيئة الاعلام والقنوات الفضائية الحكومية وهيئة النزاهة والوزارات المالية والنفط .. وتستخدم كل وسيلة لقمعها ، فرضت الحصار عليها منذ 2014 وقطعت الميزانية ورواتب الموظفين عنها واستهدفتها

والحزبين الرئيسيين ولأول مرة الى سحب يدهما من البيشمركة وعدم زج المؤسسة العسكرية في الصراعات السياسية ، ومبادرة أخرى لانهاء الانسداد السياسي في العراق وكذلك مبادرة ؛ للحكومة العراقية بالتعامل مع البيشمركة كجزء من المنظومة الدفاعية مثلما ورد في الدستور لا التعامل معها كقوة عسكرية هامشية خارج المنظومة!

وأيضاً دعوته لبغداد بحل الخلافات العالقة مع الإقليم وتخفيف الضغط المتواصل عليه ، فلا يمر يوم دون ان تثير حكومة بغداد والمليشيات التي تتحكم في مفاصلها مشكلة جديدة معه تضاف الى المشاكل الكثيرة التي تراكمت وتركت دون حل ، مارست كل أنواع العداة السافر ضد أربيل التي تحولت الى هدف دائم لاحقادها الطائفية والعنصرية ، وقد اقر مقتدى الصدر بهذه الحقيقة في تغريدة له قال فيها: «أربيل تحت مرمى نيران الخسران والخذلان، وتحت طائلة التجويع .. وكأن الكرد ليسوا عراقيين، بل هم رثة العراق وجزؤه الذي لا يتجزأ، ولن تركع أربيل الا للاعتدال والاستقلال والسيادة!» ورغم اعتراف «الصدر» ان الشعب الكردي تحول الى هدف للقمع العراقي ، فلم يتحرك قيد امله لنصرته ورفع الحيف عنه رغم دخوله في تحالف «ثلاثي» معه!

بغداد ومعها الأحزاب والفصائل الولائية لا تريد إيذاء أربيل والتعمد



طرح أكبر مشروع تاريخي حول كردستان

في مكتبات طهران

لمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لقيام حكومة اقليم كردستان، ناقش خبراء في «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، الأمريكي العلاقات الامريكية-الكوردية والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الاقليم، وطرحوا رؤيتهم لكيفية معالجة القضايا المتعلقة بمستقبل الاقليم الكوردي.

منصور جهاني

المعهد الثقافي الكوردستاني في طهران، عن أحدث أعماله في مجال التاريخ: هذا العمل هو في الواقع أكبر مشروع تاريخي في كردستان؛ جرت فيه محاولة لأول مرة دراسة وتحليل حركة بارزاني والقادة الكورد الثلاثة على أساس وثائق ومراسلات رسمية بين إيران والإمبراطورية العثمانية بناء على وثائق يستخدمها الباحثون في مجال التاريخ والتوثيق التاريخي. وحول إصدار وإتاحة هذه المجموعة الرائعة للقراء، أكد ولديغى بالقول: خلال حفل أقيم في أربيل عاصمة إقليم



كتاب ملا مصطفى بارزاني

كوردستان العراق، وبحضور شخصيات علمية وسياسية وثقافية من كردستان وإيران، تم الكشف عنه في مايو 2022 وفي نفس الوقت مع معرض طهران الدولي للكتاب، والذي يعتبر أكبر حدث ثقافي في إيران.

«بر تارك طوفان» هو عنوان كتاب آخر لـ بهرام ولديغى، حيث يستكشف خلاله حركة الملا «مصطفى بارزاني» من منظور الصحافة الإيرانية والعالمية، وهو عمل سبق أن انتظر وكشف عنه في طهران العام 2016 وعنوانه اختير لكتاب «سنة كوردستان» في العام 2017.

وصدرت مؤلفات «حركة بارزاني» المكونة من 6 مجلدات باللغتين الكوردية والفارسية وفي 5292 صفحة و تحمل العناوين الآتية:

1- الشيخ «عبد السلام بارزاني» في الوثائق الإيرانية والعثمانية في 676 صفحة.

2- الشيخ «أحمد بارزاني» في وثائق إيرانية في 955 صفحة.

3- الملا «مصطفى بارزاني» في الوثائق الوطنية الإيرانية في 933 صفحة.

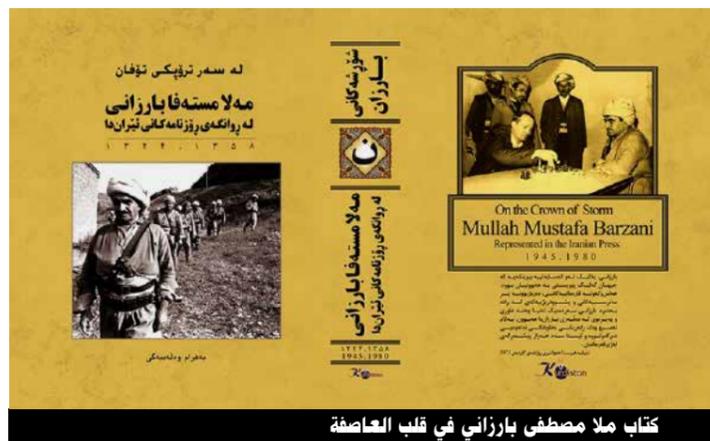
4- الشيخ «عبد السلام بارزاني» في الرسائل الإيرانية والعثمانية في 676 صفحة.

5- الشيخ «أحمد بارزاني» في وثيقة الحروف أو الرسائل الإيرانية في 1119 صفحة.

6- الملا «مصطفى بارزاني» في مجلة الصحف الإيرانية في 933 صفحة.



كتاب الشيخ احمد بارزاني

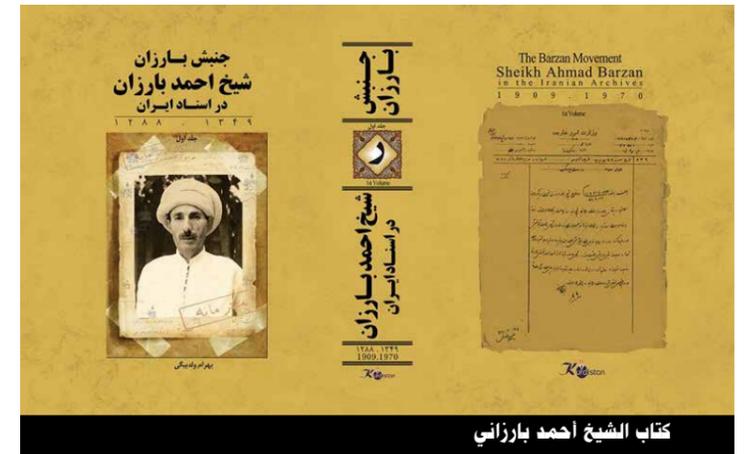


كتاب ملا مصطفى بارزاني في قلب العاصفة

مركز توثيق اسطنبول ومركز التوثيق الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الإيرانية ومركز التوثيق الوطني الإيراني ووثائق في الصحافة والمطبوعات الإيرانية، تم تجميع مشروع تحليله التاريخ للحركة الكوردستانية وتحليله الصحفي والباحث في التاريخ المعاصر، وقت إتاحتها للمهتمين بالتاريخ الإيراني والكوردي مؤخرًا.

وتم إصدار هذا الأثر، والمشروع التاريخي الأكبر من نوعه في كردستان، في مجموعات مكونة من 6 مجلدات باللغتين الكوردية والفارسية، باستخدام وثائق صالحة في مراكز الوثائق والمحفوظات في إيران وتركيا، هذه المجموعة عبارة عن تاريخ للنضالات والحياة السياسية لثلاث شخصيات مشهورة في كردستان، بما في ذلك؛ نشر تاريخ الشيخ «عبد السلام بارزاني» والشيخ «أحمد بارزاني» والملا «مصطفى بارزاني» في الأعوام المائة الماضية، وذلك في سبيل مواجهة الظلم والتناسي التاريخي.

في السياق، صرح بهرام ولديغى، مدير



كتاب الشيخ احمد بارزاني



كتاب الشيخ عبد السلام بارزاني

صدرت مؤخرًا مجموعة «حركة بارزاني» المكونة من ستة مجلدات من قبل المعهد الثقافي الكوردستاني في طهران، بواسطة «بهرام ولديغى» الصحفي والباحث في التاريخ المعاصر، ونشرتها مجلة «ثالث» في العاصمة.

وعن المجموعة التي تسلط الضوء على تاريخ كردستان، حيث أن «حركة بارزاني» هي عنوان مجموعة من 6 مجلدات تضم أكثر من 2300 وثيقة غير منشورة من أرشيف



زورخانات الكورد الفيلية في بغداد

قبل الدخول الى صلب هذا الموضوع الرياضي التاريخي - التراثي وعن انتصارات أبطال الكورد الفيلية في البطولات المحلية والدولية مؤشر الى انبثاق اول اتحاد دولي للزورخانة عام ٢٠٠٤ يضم في عضويته أكثر من ٥٥ بلدا ويسعى هذا الاتحاد لإدراج فعاليات

والعاب الزورخانة ضمن جدول الالعاب الآسيوية والاولمبية خصوصا بعد انتشارها في كثير من دول العالم واصبحت لعروضها من حركات و تمارين وفعاليات « باوزان إيقاعية فردية وجماعية» اهمية كبيرة.

ا. د. قاسم المندلوي

ففي عام 2013 تم تأسيس اتحاد خاص للزورخانة تابعة للجنة الاولمبية العراقية وانضم رسميا للاتحاد الآسيوي والعالمي ومع الاسف لم يقدم هذا الاتحاد اي شيء ملموس وعلى الارض الواقع للزورخانة في العراق، علما كانت في بغداد والمناطق الاخرى من العراق عدد كبير من زورخانات

في فترة الأربعينيات ولكن بعد سقوط النظام الملكي اغلقت تلك الزورخانات ولم تبقى لها اي اثر، غير الاسم و الذكريات الجميلة وحتى هذا الاسم والذكريات أصبح في طي النسيان وفي خبر كان ، لذا فلا اي وجود للزورخانة في عموم العراق في الوقت الحاضر، وان اتحاد الزورخانة هو اسم فقط

وللدعاية و للاستفادة الشخصية، وبعد هذه المقدمة المختصرة نقدم فكرة مبسطة عن الزورخانة للقارئ الكريم. تتكون كلمة الزورخانة من مقطعين هما «الزور» وتعني بالكوردية والفارسية «القوة» و«خانة» وتعني «البيت» وبذلك تعني «بيت القوة»

..وفي اواخر الخمسينيات القرن التاسع عشر وخاصة بعد زوال النظام الملكي في العراق اخذت الزورخانات تندثر و تنقرض شيئا فشيئا حيث اغلقت ابوبها في بغداد و عموم العراق ، ولمجموعة اسباب اهمها : 1 - عدم الاهتمام الجاد للزورخانة من قبل السلطات العراقية .. 2 - التهميش و الابتعاد من قبل الصحافة لهذه اللعبة التراثية 3 - قلة الدعم المادي 4 - تأثير الحروب العراقية المتتالية 5 - غياب شباب الكورد الفيلية عن الزورخانة بسبب حملات التسفيرات من قبل السلطات العراقية للكورد الفيلية .
المصادر والمراجع . .



1 - قاسم المندلاوي « الثقافة الرياضية و الاعداد العسكري في بلاد الرافدين قديما » مجلة العلم والحياة - براغ 1971 2 - قاسم المندلاوي « ابطال الكورد الفيلية و دورهم المتميز في اللقاءات و البطولات الدولية » 3 - قاسم المندلاوي « الزورخانة البغدادية وسيطرت ابطال الكورد الفيلية في النزلات » جريدة التآخي 10 / 5 / 2003 بغداد 4 - جميل الطائي « الزورخانة البغدادية » 1987 بغداد 5 - وليد الاعظمي « اعيان الزمان وجيران النعمان في مقبرة الخيزران » 2001 بغداد 6 - الخطيب البغدادي « تاريخ بغداد » 1997 دار الكتب العالمية 7 - احمد الانباري « الزورخانة العراقية » طريق الشعب ، 2015 بغداد 8 - صبحي انور رشيد « الرياضة و الموسيقى في العراق » جريدة الرياضي 1984 بغداد . 9 - عبد الواحد الفيلي « من هم الكورد الفيليون - مختصر من تاريخ الكورد الفيليين » 29 / 5 / 2020 وكالة انباء براتا - 10 ويكيبيديا - الموسوعة الحرة 11 - كوكل .
يتبع .



المصلوب و العوينة و زورخانه خان دجاج و زورخانه الدهانة و زورخانه « باب الاغا و زورخانه » حسن بنانة و زورخانه عبد الامير ابو الكرب و زورخانه المصبغة في الرصافة وغيرها ، وفي اوائل القرن العشرين اخذت الزورخانات « تعيش مجدها وقد اتسعت لتشمل اماكن اخرى في بغداد وخصوصا في الكاظمية مثل زورخانه القطانه و زورخانه ابن جرموكه وغيرها وانتشرت في مدن عراقية اخرى مثل مدينة كربلاء المقدسة و مدينة النجف الاشرف و مدينة الموصل و البصرة و السليمانية واربيل وغيرها . كانت ألعاب الزورخانه تمارس بمصاحبة انغام موسيقية و القرع على آلة ايقاعية جلدية ومع تراشيح و ادعية دينية من قبل احد افراد الزورخانه والذي كان يتميز بصوت جميل و يقوم بتغيير الانغام و القرع طبقا لاداء المجموعة « تمارين جماعية » او لاداء الفرد « تمارين فردية » يقوم الرياضي بمفردة لتقديم مهارته الفنية « باستخدام ادوات تقليدية خاصة بالزورخانه او بدونها و كان نظام الزورخانة مبني على اكتساب القوة و الرشاقة و الكمال الجسماني

اما مفهوم الزورخانه رياضيا، تعني «مكان ممارسة التمارين والالعاب الخاصة بالزورخانه وتشمل: سلسلة تمارين بدنية ذات طابع القوة و الرشاقة والتوازن، تمارس بشكل فردي وجماعي » وهي شبيهة للحركات و التمارين الارضية في « الجمباز » و تمارس بمصاحبة الطبل مع تراشيح دينية او ادعية او اناشيد وطنية و تراثية.

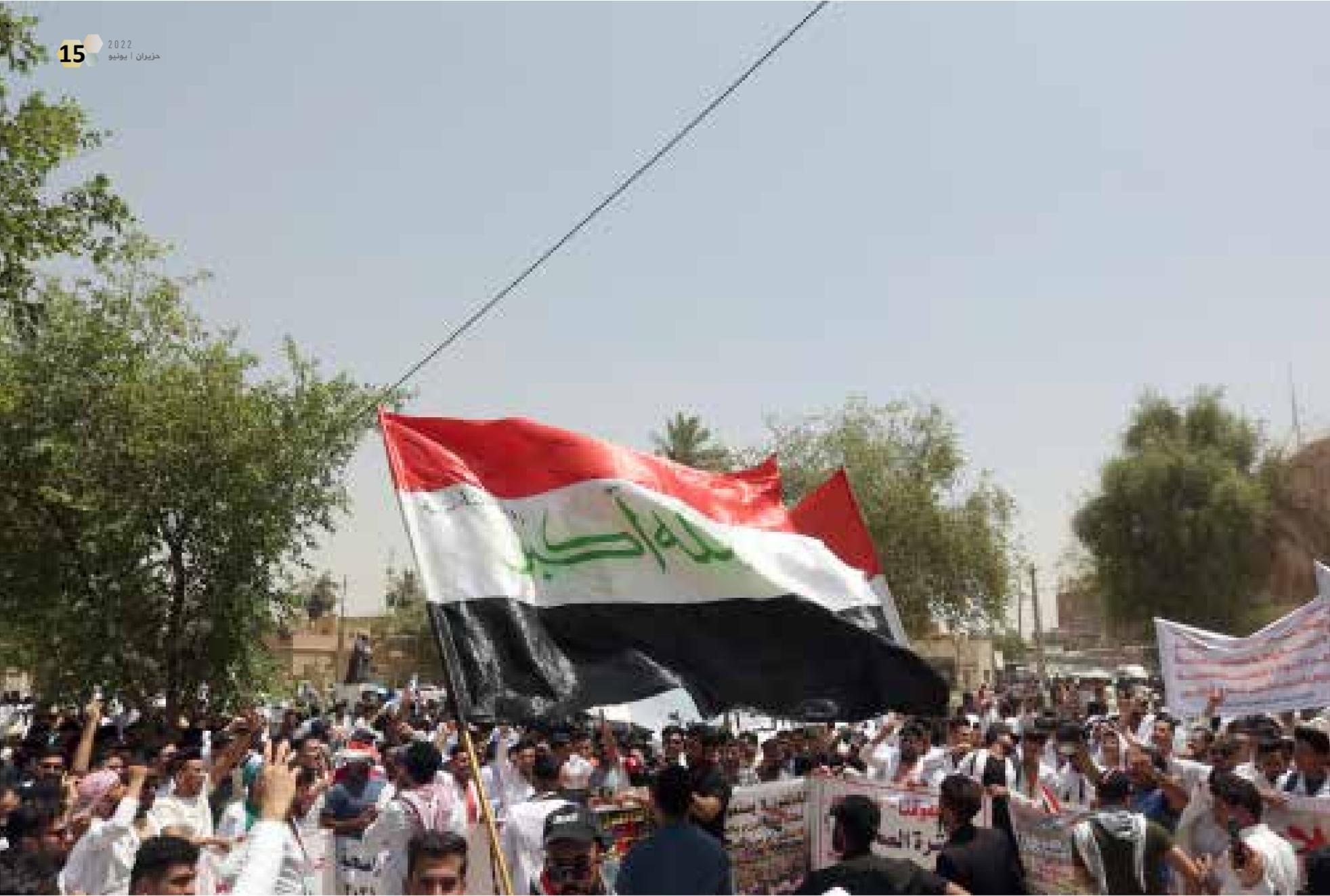
كذلك تمارين القوة بهدف بناء و تقوية العضلات و باستخدام ادوات تقليدية خاصة بالزورخانه ، وكانت تمارس ايضا تمارين المصارعة « بعض المسكات الفنية بين المصارعين باوزان مختلفة مع تعليم الجوانب الفنية والخطبية الخاصة بالعبة فضلا عن نزالات بين ابطال الزورخانه المحليين والمصارعين الاجانب » ، وفي العهد الملكي كانت للزورخانه شعبية كبيرة لدى الناس في بغداد وكان المرحوم ملك فيصل يشجع هذه الرياضة وامر بجعلها من الفعاليات المهمة في الاستعراضات العسكرية للجيش و الشرطة ، اما تاريخ الزورخانه قديما يعود الى طقوس المصارعة والملاكمة لدى السومريين وقد مارستها شعوب وادي الرافدين باعتبارها ألعاب و فعاليات رياضية متناسقة تؤدي الى قوة جسدية كبيرة يحتاجها المقاتل لكي يكون قادرا على استخدام السيف و الرمح و الترس او الدرع وغيرها من ادوات الحرب و القتال .. لذلك فان الادوات التي كانت تستخدم في الزورخانه لها علاقة بالاسلحة التقليدية .. فمثلا الاميال تستخدم لرفع كفاءة المقاتل في استخدام السيف ، والكبادة لرفع كفاءة المقاتل باستخدام القوس ، والحجر او السنك لكفاءة استخدام الترس او الدرع وتتطابق مهام الادوات الاخرى مع الاسلحة المستخدمة في الجيوش القديمة فضلا عن ممارسة المصارعة و الملاكمة و تمارين القوة والالعاب اخرى و تدل الاثار التي اكتشفها الباحثون في قرية « خفاجة » ديالى بان السومريين كانوا يزاولون المصارعة وكانوا يخلدونها برسومهم المنقوشة على جدرانهم وتعود هذه الآثار الى حوالي « 4450 ق. م .. كما ان الكورد الكاشيين «الفيليين» والميديين قد مارسوا المصارعة و تمارين القوة البدنية لاهداف اغراض عسكرية و قتالية ، وفي منتصف القرن التاسع عشر انتشرت « الزورخانه » في بغداد، ثم توسعت انتشارها في مناطق اخرى من البلاد وللزورخانه الفيلية دور كبير في انتشارها وخاصة في العاصمة بغداد وذلك لسببين : الاول : كثافة تواجدهم في العاصمة حيث كانوا يقطنون في قلب « بغداد » في محلة « ابو سيفين » و محلة « عكد الاكراد » و « مناطق شارع الكفاح ، و باب الشيخ و الدهانة » ومنطقة الشورجة ومنطقة جميلة ومناطق اخرى.

اما السبب الثاني : الرغبة الشديدة لدى شباب الفيلية لممارسة ألعاب الزورخانه وخاصة « المصارعة » حيث برز منهم ابطال اشتهروا على صعيد البطولات الداخلية و الخارجية و كان من ابرز الزورخانات الكورد الفيلية « زورخانه ابو سيفين و زورخانه الصدرية » في شارع غازي « حاليا شارع الكفاح و زورخانه « قمبر علي » كانت تقع ايضا في شارع غازي ، وكانت هنالك زورخانات اخرى في مناطق مختلفة في بغداد مثل « زورخانه جامع

محاورة فضاءات الاحتجاج

يصعب على طغمة الحكم إخفاء نيتها تضيق مساحة الاحتجاجات، لكن مقاصدها المعادية للاحتجاجات اتضحت بحيث صار يتعذر عليها تمرير أي تبرير مهما برعت في ترتيب إخراجها. ويمكن لأي عابر سبيل ان يلاحظ الانتشار المكثف للقوات الأمنية، واستعدادها بالسلاح على مدار ٢٤ ساعة، مطوقة منذ انتهاء انتفاضة تشرين الساحات الأساسية التي احتضنت الاحتجاجات، وفي مقدمتها ساحة التحرير.

جاسم الحلبي



عن حقوقه ومطالبه. ويبقى الفضاء الاحتجاجي أوسع من أي ساحة او شارع. وتبقى شوارع بغداد وساحاتها الرئيسية مبرمجة لاستقبال المحتجين واحتضان جموعهم. وعندما تحين ساعة الغضب ويبلغ السخط ذروته، لن يحد الاحتجاج شارع ولن تحصره ساحة، ولن تعيق انطلاقته وسائل الضغط والقسر كلها، ولن تخيفه أساليب القهر بقدميها وجديدها.

نصب الحرية في ساحة التحرير وسط بغداد. التعمير الذي سمعنا عنه كثيرا من امناة بغداد المتعاقبين على إدارتها، ومن اغلب رؤساء الوزراء وآخرهم رئيس الوزراء الحالي، الذي دعا الى ذلك في بداية نيسان الماضي. ونحن ندرك أهمية الجدية في هذا العمل، ووفقا لجدول زمني معلوم لإنجاز الترميم، لا ان تبقى المدة مفتوحة دون سقف زمني. الا انه لم يعلن عن مدة التأهيل وموعد البدء به والانتهاه منه، ما يثير الشكوك في النوايا. وحتى إذا تفهمنا دواعي غلق ساحة التحرير وان الهدف منه هو تأهيل النصب، فماذا عن الساحات الرئيسة الأخرى؟ من الواضح ان طغمة الحكم لا تريد ان تفهم ان كل الأساليب التي اتبعتها لمحاربة حركة الاحتجاج، وانها مهما تمكنت من اضعاف الحركة، وفي حدود معينة بالطبع، فانها لم ولن تنهياها. فهي حركة معارضة شعبية باقية بقاء الفساد والجور والظلم والعوز والحرمان وفقدان العدالة، وهي حركة متأهبة لحماية مصالح الشعب والدفاع

وبضمنها الاساليب المستهجنة في شراء الضمائر والاغراء بالمناصب، والعمل الخبيث على تشكيل تنسيقيات تابعة، وصولا الى تشكيل أحزاب باسم تشرين لكنها في الحقيقة واجهات لهم. ويبدو ان كل ذلك لم يكف طغمة الحكم في مواجهتها للاحتجاجات، التي تحرمها النوم وتشكل هاجسا مرعبا وكابوسا ثقيلًا يقض مضاجعها. فها هي تلجأ الى محاصرة فضاءات الاحتجاج، بدءا من غلق الساحات الأساسية بحجج لا يمكن ولا يصح الاعتراض عليها، مثل تعمير

ومؤكد ان حركة الاحتجاج لا تروق لطغمة الحكم وتتعارض مع مصالحها، وان تصريحات المنتفضين عن احترامهم للاحتجاجات لا تتمتع بأية صدقية، فما يقالونه ليس غير كلام للاستهلاك الإعلامي. ومن الواضح ان ناشطي حركة الاحتجاج متيقنون من موقف طغمة الحكم المعادي لهم، بعد ان خبروا الأساليب المشينة التي جوبه بها حراكهم، والأساليب المتنوعة التي استخدمت لقمع احتجاجاتهم، والتي يمكن ايجازها بالتهيب والترغيب. حيث لم يقتصر ذلك على الأساليب القمعية المباشرة، كأطلاق الرصاص الحي والغازات السامة وممارسة الملاحقات والاعتقالات والخطف، بل شمل الاندساس والاختراق والدفع الى العنف وتشتيت الشعارات وتقزيم المطالب وإشاعة اليأس وبت مشاعر الإحباط واللاجدوى، كذلك الدعوات الى عدم التنظيم، والتشويش على أي جهد في صفوف المنتفضين يهدف الى بلورة قيادة جماعية، وزرع الريبة والشك بين رموز الانتفاضة، واطلاق حملات التسقيط والاثامات بالعمالة والارتباط بالخارج. اضافة الى التنفيذ المحكم لخطط رسمت بدقة لإضعاف حركة الاحتجاج وتفكيكها،

محافظة الديوانية، اضطرت إلى بيع جواميسها الثلاث بسبب شح المياه، وتقول «لست الوحيدة التي اضطرت لبيع جواميسي فقد سبقني لذلك جبراني، فنحن نعاني من تأمين الماء الصالح للاستهلاك البشري فكيف الحال مع الجاموس الذي يحتاج الى مياه عميقة لغمر جسده فيها؟». أزمات متتالية

جاسم الاسدي، المهندس الاستشاري في منظمة طبيعة العراق، يوضح ان «مربي الجاموس يخسرون من 15% إلى 25% من سعر الحيوان بسبب موجة الجفاف هذه حيث انخفضت اسعارها الى مليون ونصف المليون

مجلة «فيلي» استطلعت آراء مربي الجاموس والمعنيين بهذا الامر لنقف على حقيقة هذه الأزمة البيئية والاقتصادية في الوقت نفسه والتي باتت خطراً حقيقياً لم تقدم له الحكومة والجهات المعنية أي حلول. أم نرجس، أم لخمسة اولاد وفتاة، تسكن أطراف ناحية الحمزة الشرقي في

ثروة اقتصادية مهددة بالانقراض.. الجفاف يحاصر أضخم حيوان في وادي الرافدين

شح في المياه وموجة جفاف تعصف بالعراق لم تقف تداعياتها عند انحسار الاراضي الزراعية بشكل خطير فقط، بل انها باتت تهدد التنوع الإحيائي المائي والبرمائي، وها هي أعداد الجواميس تتراجع في العديد من المناطق التي تشتهر بتربيتها جراء انخفاض مناسيب المياه في الأنهر و الأهوار والمستنقعات التي باتت لا تصلح لسباحة هذه الحيوانات.

في
الرافدين



دينار عراقي بعد أن كان سعر الحيوان الواحد منها أربعة ملايين دينار».

ويشير إلى أن «مربي الجاموس في محافظات واهوار العراق يواجهون معضلة أخرى بعد موجة الجفاف التي بدأت منذ العام 2018 حيث بدأت مناسيب المياه بالانخفاض التدريجي حتى بلغت مراحل متدنية في أهوار الجبايش بمحافظة ذي قار وكذلك في هور الحمّار».

وينوه الاسدي الى ان «انخفاض المياه وصل إلى أقل من 90 سم عند مستوى سطح البحر فيما لم يتبق من مناطق الاهوار سوى بعض البحيرات العميقة والقنوات المائية التي هي عبارة عن اهوار ضحلة». وأكد أن «هناك قرى تعاني باستمرار مثل قرية (حجسة حلاب) من جفاف حاد يرافقه قلة الدعم بالأعلاف والتي زادت قيمتها من 300 الف دينار عراقي الى 700 الف دينار».

وعن الامتدادات المائية ونسبها، قال الاسدي ان «التبخر الحراري أخذ مأخذه أيضاً من المياه العراقية حيث نخسر بما معدله 1-2 سم من المياه فيما تصل الاطلاقات المائية عند حدود محافظتي المنشي وذي قار الى أقل من 60 متر مكعب في الثانية وفي قرية (ابو زرج) وصلت الى متر ونصف المتر، وفي هور الحويزة أربعة أمتار فقط من أصل 30 متر مكعب، الأمر الذي يفرض على وزارة الموارد المائية الاتجاه نحو إنشاء بحيرات لتربية حيوان الجاموس وتوفير أعلاف مركزة مدعومة والاهتمام بالطبابة ايضاً».

التداعيات الاقتصادية

المتحدث باسم وزير الزراعة هادي الياسري، بين ان «للجفاف مع تربية الجاموس علاقة وطيدة حيث تتأثر الثروة الحيوانية في العراق وخاصة هذا الحيوان بشكل كبير بسبب جفاف المسطحات المائية والتي تعد الموطن الأصلي لتربية الجاموس». ووضح ان «الوزارة بادرت إلى توفير الأعلاف الجافة وبيذور الأعلاف لزراعتها من اجل دعم الفلاح وتشجيعه على الإبقاء على حيواناته وارضه، بالإضافة الى تنسيق الدعم الدولي لحماية الجاموس من الضرر الذي قد يلحق به بسبب الجفاف».

وختم عيد بالقول «على الدولة أن تفي بالتزاماتها من خلال ما أعلنت عنه في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، وأن تدعم قطاع الثروة الحيوانية، وتعزيز الاقتصاد الوطني العراقي بإيرادات هذا القطاع المهم».

وقلة التدفق المائي وانخفاض مستوى زراعة الأعلاف، وأما البشرية فتتمثل بتجاهل الحكومات المتعاقبة لهذا القطاع الحيوي والمهم، من قلة دعم وعدم إعطاء فرص حقيقية للإنتاج المحلي، وتزايد مستوى الاستيراد». وأشار إلى ان «من أهم المشاكل التي واجهت وما زالت تواجه تربية الجاموس في العراق هو ارتفاع أسعار الأعلاف وغياب الدعم، مما يشكل خطراً حقيقياً على الثروة الحيوانية بشكل عام والجاموس تحديداً، بالإضافة الى هجرة المربين إلى المدينة، حيث أن الكثير منهم هجروا الحقول والاهوار واتجهوا للعيش في المدينة، لعدم استطاعتهم مواصلة عملهم نتيجة الخسائر الكبيرة التي تعرضوا لها».

أما الباحث في الشأن الاقتصادي، احمد عيد، فيؤكد ان «إنتاج الثروة الحيوانية يعد واحداً من أهم ركائز الاقتصاد في البلدان التي تملك مقومات تربية المواشي والدواجن، لما فيه من أهمية اقتصادية لسد الاحتياجات الأساسية للعائلة العراقية، لكن مستوى إنتاج الثروة الحيوانية في العراق لا يلبي الحاجة المحلية، بسبب سوء السياسة الاقتصادية التي يشهدها العراق بعد 2003». وتابع ان «الانتاج هذا انخفض بشكل كبير بسبب عدة عوامل منها طبيعية وأخرى بشرية، أما العوامل الطبيعية فتتمثل بالجفاف

سقوط الموصل..

روايات من شهود على «النكبة»: كانت مؤامرة!

لم تغب نظرية المؤامرة عن
الموصليين الذين شهدوا سقوط
مدينتهم بيد تنظيم داعش قبل
8 سنوات.

فيلبي

شهود عيان تحدثوا لمجلة «فيلبي»، عن انهيار القوات العسكرية والامنية في 2014/6/10 وتركها المدينة لتقع اسيرة بيد التنظيم لثلاث سنوات عانوا فيها القتل والدمار.

عهد الظلام والجرائم

ويتحدث العم هذال الزهيري وهو احد سكنة منطقة الزنجيلي بالجانب الايمن من الموصل لمجلة «فيلبي» عن دخول المدينة عهداً من الظلام والجرائم بعد سيطرة داعش عليها.

ويقول، إن «انفجار الصهريج المفخخ قرب فندق الموصل لم يكن يبعد عن منزله سوى مئات الامتار وكان الحدث حجة للهروب من المدينة وترك اهله امام فك الارهاب»، مضيفاً ان «الجميع يعلم بان الاوضاع بدأت تتدهور قبل يوم السقوط ب 5 ايام وانهارت تماما يوم التاسع من حزيران وانتهى كل شيء في مثل هذا اليوم».

ويتابع، «لا أصدق ان الموصل قد سقطت حتى هذه الساعة انما جاءت اوامر للانسحاب منها وهذه مؤامرة فلا أحد يصدق بأن منتي داعشي او ثلاثمائة يستطيعون هزيمة ثلاث فرق عسكرية بعدتها وعنادها».

ويستعيد هذال ذاكرته عندما شاهد عناصر الشرطة الاتحادية يتركون مقر الفوج الذي يبعد عن منزله 100 متر دون سبب وعندما سألهم إلى أين سيذهبون قالوا له (عمو الشغلة منتهية ومحد باقي بس احنا).

ويقول هذال إنه «تفاجأ بكلامهم وكان يعلم ان شيئاً سيحدث وهذا الكلام كان قبل انفجار الصهريج المفخخ قرب فندق الموصل عصر يوم التاسع من حزيران وتبين فيما بعد كل شيء».

وينتهي هذال حديثه عن تلك الايام انها «لم تكن الا البداية وقد عاشوا سنوات مؤلمة وقاسية لم تنته حتى تحرير

حتى اليوم لم يحاسب على أكبر انتكاسة امنية في تاريخ العراق ومايزال بعض المتسببين بسقوط الموصل في العملية السياسية بل لديهم مناصب رفيعة ايضاً

المدينة عام 2017 .»

وبين هذال؛ ان ثمن حريتهم كان الالف الابرياء من الضحايا من بينهم أبناء عمومته وجيرانه الذين تجاوز عددهم 100 ضحية سقطوا في مجزرة معمل البيبيسي اثناء محاولتهم الهروب ابان عمليات التحرير.

مطالبات بمحاسبة المسؤولين

ويقول الناشط السياسي سعد الوزان لمجلة «فيلبي»، إن «استذكار سقوط الموصل يعني الحديث عن ثاني كبريات مدن العراق وأهم مدنه تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً، وهذا يعني الحديث عن محاسبة من تسبب بسقوطها ومحكمة من هرب من مسؤولية الدفاع عنها ولكن حتى اليوم لم يحاسب على أكبر انتكاسة امنية في تاريخ العراق ومايزال بعض المتسببين بسقوط الموصل في العملية السياسية بل لديهم مناصب رفيعة ايضاً».

ويتحدث احمد وليد لمجلة «فيلبي» عن «ماخسرتة هذه المدينة منذ عام 2014 وحتى تحريرها، وقال «خسرنا آلاف الضحايا والجرحى والمفقودين، وورثنا عشرات المقابر الجماعية وتركت لنا الحرب مستشفيات عملاقة لم يعد

وفيما يخص تأخر الإعمار بشكل عام قال الناطق الرسمي في محافظة نينوى رعد العباسي في حديثه لمجلة «فيلبي»، إن «تأخر الإعمار بعد تحرير المدينة كان بسبب عدم الاستقرار فيها وخصوصا الاستقرار السياسي والتخبط والفوضى في ادارة ملف الاعمار اما اليوم فهناك خطة واضحة لإعمار المدينة وألويات لدى المحافظة حول إعمار الجسور وتوفير الخدمات والعمل مستمر فيما يخص المطار .

واشار إلى ان «بعض المشاريع الاخرى مثل إعادة إعمار المستشفيات فهي مشاريع لوزارات سيادية وتحمل وزارة الصحة مسؤولية تأخر إعادة إعمارها».

ولفت إلى أن «الحكومة المحلية في نينوى اليوم فهي تخطط لعودة المحافظة الى

افضل مما كانت عليه عام 2014، وبعد اطلاق اموال نينوى المجمدة سيكون هنالك تغيير واضح في مستوى الخدمات والمشاريع في عموم المحافظة وفي مركزها الموصل».

100 عام إلى الورا

اما المدير التنفيذي للجنة العليا لاعمار الموصل عبد القادر الدخيل قال لمجلة «فيلبي»، ان «اللجنة وبالتنسيق مع الحكومة المحلية وحكومة بغداد نجحت في استحصال ارصدة نينوى المجمدة خلال فترة احتلالها وستترجم كلها إلى مشاريع على أرض الواقع».

واشار الى، ان «المحافظة أعلنت عن 45 مشروعاً منها أما فيما يخص أهم مشاريع هذه اللجنة فهي إعادة إعمار الواجهة النهرية للمدينة القديمة وانشاء الجسرات في جانبي الموصل بالاضافة الى المطار بجري اعمارها رغم كل المعوقات التي تواجههم».

وأكمل الدخيل، ان «الارصدة المجمدة بلغت قرابة 400 مليار دينار عراقي ونسعى لتكون الموصل مدينة لا ملامح لذكريات الحرب فيها»، لافتاً الى ان «حجم الدمار الذي تعرضت له نينوى بشكل عام وليس الموصل كان كبيراً جداً واعادها 100 عام الى الورا وبدأت من جديد لكن عودتها اجمل مما كانت عليه ليس إلا مسألة وقت فقط».

إيزيدية في كندا:

بعد خمس سنوات عاد شقيقي الصغير من الموت فجأة

اللاجئين اختارتهم الحكومة الكندية في إطار برنامج لتوطين 1200 لاجئ إيزيدي نجوا من داعش.

وبرغم خوفها من وفاته، فإن ليلى اعربت عندما وصلت الى كندا عن املها في العثور على ابياد، وأعلنت عنه في طلب اللجوء، وهذا كان يعني انها قادرة على اعالة شقيقها من خلال برنامج للحكومة الفيدرالية لمدة، يسمح لاحد افراد الاسرة بالقدوم الى كندا بالاعتماد على مقيم دائم وصل الى هنا كلاجئ خلال العام الماضي.

وتم تقديم طلب ابياد في كانون الثاني/يناير العام 2020. وبينما تشير دائرة الهجرة واللاجئين والمواطنة الكندية في آذار/مارس 2021 إلى أنها طلبت الأوراق من ليلى عبر البريد الالكتروني، وأنها لم تتلقى النموذج حتى الآن، فإن ليلى تقول من جهتها، أنه لم يتم الاتصال بها ولم تسمع أي أخبار من المسؤولين منذ أن تقدمت بطلب استقدام شقيقها قبل أكثر من عامين.

وذكر التقرير؛ أن رئيسة الجمعية الكندية الإيزيدية جميلة ناسو تعمل عن كثب مع عائلة الحسين بالتعاون مع منظمة «عملية عزرا» المتعددة الأديان في مدينة وينيبغ الكندية لرعاية أسر اللاجئين الإيزيديين بشكل خاص.

ونقل التقرير عن ناسو قولها إن استعداد العائلة للتحديث إلى وسائل الإعلام دليل يؤكد مدى إحساسهم باليأس من أجل لم شمل أفراد العائلة، لأن هناك مخاطر في نشر القصص المتعلقة بهم، على الملأ.

ولفت التقرير الى انه اذا اكتشف شخص ما ان ابياد يحاول اعادة التواصل مع أسرته في كندا، فان ذلك يشكل مخاطرة بإعادة اعتقاله.

وأوضحت ناسو: «قد يكون من السهل على احد عناصر داعش أن يدفع لشخص ما في المخيم، ويدخل هناك، وأخذ الصبي بين عشية وضحاها. لن يعرف أحد ما حدث له».

وفي هذه الاثناء، تشعر ليلى بالتوق من أجل مجيء شقيقها الى كندا، وقالت

«اريدته هنا حتى يكون حرا. أنه ليس حرا».

ترجمة: مجلة «فيلي»

الجدول الزمنية القائمة وتقديم اجابات افراد العائلة.

ونقل التقرير عن ليلى قولها «انها تستيقظ كل يوم وتحاول المضي قدما بحياتها، الا ان الاولوية بالنسبة لها الآن هي ابياد».

وبحسب التقرير، فإن ابياد يعيش حاليا في مخيم للايزيديين في العراق، وتحدث عن سنوات خطفه من قبل داعش، مشيرا الى انه جرى تقييده بالسلاسل من رقبته ورجليه الى شجرة ولم يسمح له بالذهاب إلى الحمام.

ولفت التقرير الى ان الايزيديين هم اقلية دينية، تعرضوا للاضطهاد من قبل داعش الذي اعتبرهم زنادقة، ووصف تقرير للأمم المتحدة في العام 2016، المذابح والاستعباد الجنسي وغيرها من الجرائم التي ارتكبت ضد 400 الف ايزيدي، بانها بمثابة إبادة جماعية.

وكانت المرة الاخيرة التي التقت فيها ليلى بشقيقها ابياد عندما أسر داعش افراد العائلة بأكملها في آب/اغسطس العام 2014، ولم يعرف ابياد الأمان منذ كان في الرابعة من عمره.

وكانت ليلى من بين مجموعة من

« قد يكون من السهل

على احد عناصر داعش

أن يدفع لشخص ما في

المخيم، ويدخل هناك،

وأخذ الصبي بين عشية

وضحاها. لن يعرف أحد

ما حدث له».



اكتشفت ليلى، الايزيدية التي اضطرت الى النجاة بنفسها من العراق واللجوء الى كندا، ان شقيقها الصغير لم يقتل على أيدي داعش، وانما كان في الأسر، وما زال حيا في مخيم للنازحين.

فيلي

ومنذ عامين، تحاول ليلى احضار شقيقها من مخيم للنازحين في العراق الى كندا، وتناشد الحكومة الكندية الاسراع في اجراءات تسهيل مجيئه، وان تكون اكثر وضوحا مع العائلات بشأن وضع طلبات الهجرة وما يتحتم يتعين عليهم القيام به من أجل السير بالإجراءات، وتحديد

وذكر موقع «سي بي سي الكندي أن ليلى الحسين فرت من العراق في العام 2018، ووصلت الى مدينة وينيبغ الكندية مع اختها أمل، معتقدة أن بقية أفراد عائلتها قد قتلوا، باستثناء اخت واحدة بقيت في مخيم للاجئين. لكنها اكتشفت في العام 2020، أن شقيقها الاصغر ابياد البالغ من العمر 10 سنوات وقتها، ما زال على قيد الحياة وجرى إنقاذه بعدما امضى 5 أعوام في الأسر لدى داعش.

ونقل التقرير الكندي الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ عن ليلى قولها إنها «كانت لحظة سعيدة للغاية، لا اصدق انه حي».



في ذكراها الـ ١٥٣..

السلطة الرابعة تحتفي بعيدها وسط

"انتهاكات مستمرة" وشكوى نسائية مضاعفة

تحتفل الصحافة العراقية في الخامس عشر من حزيران من كل عام بعيدها الوطني الذي يتزامن مع صدور أول صحيفة عراقية (زوراء) في عام 1869، وفيما يوضح صحفيون ومراسد متخصصة «الانتهاكات» التي يتعرض لها أبناء المهنة «مجتمعيًا وقانونيًا وأمنيًا»، توضح نساء صحفيات نوعاً آخر من الانتهاكات ضدهن بحجة «العادات والتقاليد».

انتهاكات مستمرة

ويقول رئيس المرصد العراقي للحريات الصحفية هادي جلو مرعي لمجلة «فيلي» إن "عيد الصحافة يمكن أن يكون دافعاً لتسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة بحق الكوادر الصحفية والتي تأخذ أوجهاً متعددة منها ما كان في السابق إبان فترة تنظيم (داعش) الإرهابي وعمليات القتل التي وقع ضحيتها العديد من الصحفيين، وكذلك حالات التضييق ومصادرة المعدات والمحاكمات التي نشهدها حالياً بالإضافة إلى الدعاوى القضائية ضد الصحفيين من قبل جهات رسمية وجهات محلية مرتبطة بمؤسسات رسمية وغير رسمية تتعلق بحرية التعبير والانتقادات كذلك التهديدات التي تطال الصحفيين بسبب نوع الآراء التي يقومون بطرحها".

وأضاف مرعي أن "جهود نقابة الصحفيين للتقليل من هذه الانتهاكات كانت كثيرة حيث يتعرض 75% من الاسرة الصحفية الى انتهاكات مستمرة يضاف اليها دعاوى قضائية وصلت العام الحالي الى 20 دعوى"، مبيناً أن "الأسرة الصحفية في بغداد هي الأكثر تعرضاً لهذه الانتهاكات بعدها المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط".

حقوق الانسان

من جهتها طالبت العضو السابق في مفوضية حقوق الإنسان فاتن الحلفي عبر شفق نيوز، أن "تكون هناك حماية حقيقة من الحكومة للصحفي العراقي من ناحية حرية النشر والوضع الأمني والمشاكل التي تتعرض لها الكوادر، بالإضافة الى ضرورة توفير الحماية القانونية والأمنية وتوفير ايسر مستلزمات الحياة الكريمة".

صعوبات جمة

بدوره يكشف الصحفي سعد منصور من محافظة نينوى عن أبرز الصعوبات التي تواجه المنضويين تحت قبة الصحافة قائلا "أجد أحياناً صعوبة في استحصال المعلومة حتى وان كفلها الدستور إلا أنها تبقى مرهونة بالحصول على موافقات أمنية قد تمنع إكمال المادة الصحفية أو عدم الخوض بتفاصيلها أبداً".

ويضيف منصور في حديث الى مجلة «فيلي» أن "هناك من يمارس المهنة بخوف مستمر حيث يجب ان يحصل على ما يحتاج اليه دون ان يراه منتسب أمني أو عنصر في

الجيش، الامر الذي قد يقود أحيانا إلى قطع الأمل بإكمالها المادة".

للنساء في الصحافة باع طويل وعلى الرغم من أن للنساء في الصحافة بصمات مميزة وباع طويل الا ان ذلك لا يعني بالضرورة ان الصحفيات يمارسن دورهن دون معاناة حيث ترى الصحفية من النجف براء الموسوي ان "العادات والتقاليد وعدم تقبل المجتمع لفكرة عمل المرأة وخاصة في شاشات التلفاز يعد مبرراً لممارسة العنف اللفظي تجاه والذي قد يتطور أحياناً الى الجسدي حين سحب أحد المارة الميكروفون قائلاً : لا يجوز للنساء الظهور في التلفاز".

ويوافق اليوم ذكرى عيد الصحافة العراقية في وقت لا يزال فيه العراق من اشد البلدان خطراً على العمل الصحفي حيث قضى المئات من العاملين في هذا الحقل على مدى العقد المنصرم.

وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 59 لسنة 1946 ((أن حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية))، وجاء الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 أيضا ويؤكد حرية الرأي والتعبير، والحق في الإعلام والصحافة، إذ نصت المادة 19 منه ((لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين بأي وسيلة ودونها اعتبار للحدود الجغرافية)).



وذكر الموقع في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، ان صاروخ "سكود" جرى تطويره في الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، وأصبحت "سمعته سيئة" في الغرب فيما بعد حرب الخليج 1991، عندما اطلقت القوات العراقية العشرات منه على السعودية واسرائيل، وهو سلاح يعمل بالوقود السائل، وكان العمود الفقري لترسانة الجيش العراقي خلال الحرب العراقية الايرانية ثم حرب الخليج لاحقا.

تهديد خطير

واعتبر التقرير ان "سكود" كان يشكل تهديداً خطيراً لاعداء العراق وتسبب بمقتل 28 من الجنود في الجيش الامريكي، مضيفاً ان البنتاغون تولى قيادة جهود "اصطياد صواريخ سكود" من خلال الفرقة العملياتية الاولى لـ"القوات الخاصة -دلتا"، بهدف القضاء على القدرات الصاروخية العراقية.

ولفت الى انه مع حلول نهاية حرب الخليج العام 1991، كانت صواريخ "سكود" مسؤولة عن غالبية القتلى من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، خارج العراق والكويت.

وكان الاتحاد السوفياتي قد طور صواريخ "سكود" بداية في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وجرى تصميمه أساساً ليحمل رأساً نووياً أو رأساً حربيّاً تقليدياً، والقدرة على حمل اسلحة دمار شامل.

وبحسب التقرير فان الاستخدام الاول لصاروخ "سكود" كان خلال حرب

استعاد موقع "١٩٤٥" الأمريكي المتخصص بالأسلحة والشؤون العسكرية، مسار صاروخ "سكود" في الترسانة العراقية خلال الحرب مع ايران والخليج مع قوات التحالف الدولي، مشيراً الى انه كان المسؤول الاول عن اكبر عدد للقتلى الأمريكيين خلال حرب العام ١٩٩١، خارج اراضي العراق والكويت.

فيلي

صواريخ "سكود" العراقية من حرب أكتوبر الى دزفول والظهران





عراق صدام حسين اول من استخدم الصواريخ الباليستية خلال الحرب مع النظام الاسلامي في ايران والذي تولى الحكم حديثاً، حيث قتلت الصواريخ العراقية من طراز «سكود» ٢١ مدنياً في مدينة دزفول في العام ١٩٨٢

العراقي للكوييت في العام 1990، كانت قوات صدام حسين قادرة على نشر مجموعة من صواريخ "سكود" من عدة انواع، بمدى موسع ومعدل محلياً حيث "قام العراقيون بتعديل صواريخ سكود ليكون مداها اكبر من خلال تقليل وزن الرأس الحربي، وتوسيع خزانات الوقود الخاصة بها حيث يتم حرق كل الوقود اثناء المرحلة الاولى من الاطلاق، وليس بشكل استمراري".

واضاف ان الصواريخ اصبحت برأس حربي اكبر، لكنها كانت اقل استقراراً من الناحية الهيكلية، وكثيراً ما كانت تتحطم في الغلاف الجوي العلوي، وهو ما تسببت في تقليل دقته الضعيفة بالاساس، لكن ذلك جعل من اعتراض الصاروخ مهمة اكثر صعوبة لان مسار طرانه كان غير متوقع.

وختم التقرير بالقول ان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة كانت اكثر قلقاً امام القوة الفتاكة لصواريخ "سكود" التي جرى تطويرها خلال حرب الخليج الاولى، مؤكداً بأن صاروخاً من هذا الطراز اصاب ثكنة عسكرية في منطقة الظهران السعودية في العام 1991، وتسببت بمقتل 28 جندياً أمريكياً.

وعندما جرى تكليف "قوة دلتا" الخاصة بملاحقة منصات اطلاق صواريخ "سكود" لتدميرها، كانت تلك مهمة صعبة لان العراق كان بمقدوره تحريكها باستمرار من اجل التمويه، الا انه في نهاية المطاف، انتهت المهمة بسرعة حيث اكتملت "عملية عاصفة الصحراء" العسكرية بقيادة الولايات المتحدة بعد ستة اسابيع من بدايتها في شباط/ فبراير العام 1991.

تشرين الاول/ اكتوبر عام 1973 التي تسميها اسرائيل "حرب يوم الغفران"، والتي استمرت ثلاثة اسابيع بين اسرائيل والدول العربية، حيث كان السوفيات قد سلموا الصواريخ لحليفهم مصر ودربوا المصريين على تشغيل أنظمتها.

السيطرة على الشرق الاوسط

اما بالنسبة الى العراق، فقد حصل على هذه الصواريخ بعد ذلك بفترة قصيرة، في اطار طموح الرئيس السابق صدام حسين من اجل السيطرة على الشرق الاوسط عسكرياً.

واشار التقرير الى ان صدام حسين اعطى الاولوية من اجل تطوير قدرات ترسانته من الصواريخ الباليستية للوصول الى عمق اراضي خصومه، بما في ذلك اسرائيل وايران.

وذكر التقرير ان العراق استخدم صواريخ "سكود-بي" للمرة الاولى خلال حربها الصعبة التي استمرت ثماني سنوات مع ايران خلال ثمانينيات القرن الماضي، حيث كان عراق صدام حسين اول من استخدم الصواريخ الباليستية خلال الحرب مع النظام الاسلامي في ايران والذي تولى الحكم حديثاً، حيث قتلت الصواريخ العراقية من طراز "سكود" 21 مدنياً في مدينة دزفول في العام 1982.

وتابع ان هجوم دزفول كان اول هجوم للعراق باستخدام "سكود"، لكن العراق اطلق خلال حرب الاعوام الثمانية، نحو 350 صاروخاً باليستياً على ايران.

وفي وقت لاحقاً، ومع بداية الغزو

المحاضرون المجانيون الأمّل بالثبوت ونيل المستحقات

ما تزال معاناة شريحة المحاضرين المجانيين في العراق، تتواصل اذ لا يجري حسمها بصورة فورية ونهائية، ولقد طالت المشكلة كثيرا بحسب المراقبين، الذين يلفتون الى ان كثيرا من الشباب المتخرجين من فروع متخصصة بالتعليم والتدريس قد اضطروا الى اعطاء محاضرات مجانية تنسجم وتخصصهم في ظل غياب سياسة عادلة للتعيين بحسب قولهم،

فيلي

وقد درج المحاضرون المجانيون على المطالبة بتحويلهم الى العمل بالعقود تمهيدا لثبوتهم على الملاك الدائم كحق اعتيادي لهم في ظل انعدام أي فرص للتوظيف، كما انهم دأبوا على المطالبة بدفع مستحقاتهم المالية بصورة منتظمة، وهي في الاصل قليلة بحسب المتابعين.

في نهاية شهر مايس 2022 اجتازت مجموعة من المتظاهرين من المحاضرين المجانيين البوابة الرئيسة لبناية مجلس النواب في اثناء انعقاد جلسته من جهة بوابة الجسر المعلق في بغداد، وارتفعت أصواتهم للمطالبة بتحويلهم على القرار 315. وقال مصدر أن "ممثلي المحاضرين دخلوا البرلمان بشكل رسمي لإيصال احتجاجهم، وجرى تفريقهم من قبل حمايات البرلمان ما ادى الى وقوع اصابات بين صفوفهم"، وفيما قال البعض ان "دخول المحاضرين المجانيين الى مبنى مجلس النواب العراقي، كان بترتيب من قبل اطراف سياسية متنفذة في البرلمان داعمة لقانون الامن الغذائي"، الا ان آخرين رأوا ان من حق الشباب من المحاضرين المطالبة بحقوقهم المشروعة ومنحهم الاستحقاقات المالية والوظيفة لإعالة انفسهم وعائلاتهم.

ويسجل مراقبون وتشريعيون مفارقة في موضوع تعيين الخريجين في مجال التدريس، فمن جهة تبرز الحاجة الى المحاضرين والخريجين، لأن "معظم المدارس في المحافظات تعاني من نقص في الملاكات التدريسية"، بحسب قولهم، ومن جهة اخرى يجري الاصرار على ابقاء مدرسين قدماء تجاوزوا سن التقاعد في الوظيفة التي من الممكن

وفق قانون الدعم الطارئ يبلغ 260 الفا فيما يقول المتحدث باسم وزارة التربية إن "عدد المحاضرين المجانيين في عموم العراق بلغ 209 آلاف و115 محاضرا، وجميع هؤلاء مسجلون لدينا بشكل رسمي، والتوجيهات التي صدرت بحقهم من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، هي أن المجموعة الأولى يتم تعيينها وفق النظام والقوانين والنقاط التي حددتها وزارة المالية، أما المجموعة الثانية فعلى شكل عقود، أما الثالثة فتعطى مُحا مالية من قبل الرعاية الاجتماعية".

بأثر رجعي ابتداء من تاريخ التعاقد وفق قرار 130 اي من تاريخ 1 / 1 / 2021. ويقول المحاضرون انهم سيتوجهون بعد ذلك للطعن أيضا في جميع مخالفات سنوات الخدمة المجانية ومخالفتها للدستور لغرض صرف اجورها واحتسابها كسنوات خدمة فعلية وللجميع لغرض التثبيت و العلاوة والترفيه، وخصوصاً بعد تعديل فقرة التثبيت لمن اكمل سنتين فما فوق مزيدين بالقول "وهنا أصبح التثبيت من نصيب جميع محاضرينا واداريينا لانهم اكملوا السنتين وواجب الحكومة تثبيتهم على الملاك الدائم". وكان وزير المالية قد قال في نهاية حزيران 2022 "ان الوزارة حريصة على تنفيذ فقرات قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، الذي صوت عليه مجلس النواب مؤخرا ، ومنها المادة (١٨) اولاً، مبينا ان الوزارة ملتزمة بتمويل التخصيصات كافة الواردة في الجدول (أ) من القانون لتأمين قطاعات الغذاء والكهرباء والمحاضرين والاداريين والعقود والاجراء وحملة الشهادات العليا والخريجين من الاوائل والمفسوخة عقودهم من الاجهزة الامنية".

وتقول لجنة التربية النيابية ان عدد المحاضرين والإداريين المشمولين بقرار 315 على

النجف اول محافظة تتسلم استحقاقات المحاضرين المجانيين على قرار 315، على وفق ما صرحوا به.

وكان قد طعن امام المحكمة الاتحادية لتعديل القرار 130 بما يضمن مساواة المتعاقدين والموظفين الذين يؤدون وظائف متكافئة في الحقوق المالية وتحديداتها وفقاً لقانون الخدمة المدنية ، بما يضمن صرف اجر لا يقل عن 350 الف دينار شهريا، إضافة إلى مخصصات الزوجية والأطفال والنقل اسوة بالعاملين المثبتين على ملاك مؤسسات الدولة . وبعد كسب الدعوى فان الرواتب تدفع

ان يشغلها الشباب من التدريسيين؛ من جانبها دعت لجنة التربية النيابية، الحكومة لـ"التدخل ووضع الحلول، قبل ان تتفاقم آثارها السلبية".

ويقول عضو في اللجنة المالية النيابية ، إن لجنته "وجهت كتابا بشأن تخصيص اموال لفئة المحاضرين المجانيين الى وزارة المالية بخصوص ادراجهم ضمن موازنة العام 2022"، لافتا الى أن "حكومة تصريف الاعمال يحق لها التصرف في حال وفر لها مجلس النواب الغطاء القانوني للمبالغ التي تصرف".

ويتضمن قرار 315 الذي صوت عليه مجلس الوزراء عام 2019 آليات لمعالجة وضع العاملين بصفة عقود وأجر يومي في شتى المؤسسات الحكومية؛ و يوضح عضو في لجنة التربية النيابية إن لجنته سعت "لشمول المحاضرين بقرار 315 ضمن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية وبعدها في الموازنة، حيث يتم تضمينهم باستحقاقاتهم الوظيفية لتحويلهم من عقد الى ملاك دائم".

وأعلنت اللجنة المالية النيابية، في مطلع حزيران 2022 اجراء مناقشات في التخصيص المالية لقانون الأمن الغذائي تشمل إعطاء الصلاحيات الكاملة لوزارة المالية لتخصيص تريليون دينار للمحاضرين والعقود والاجور اليومية والخريجين الأوائل.

وفضلا عن المطالب الرئيسة بالتعاقد والتثبيت على الملاك الدائم فان المحاضرين المجانيين يطالبون بانتظام دفع مستحققاتهم المالية ويعرب بعضهم عن توقعهم بان يجري صرف الفروقات في منتصف شهر تموز 2022 للمحافظات التي اكملت الكلف وبيانات المحاضرين بحسب تعليمات وزارة المالية والتربية، بحسب قولهم، مشيرين الى انه بعد ورود اجابة وزارة المالية بهذا الشأن سيتم رفع الكلف وفق قرار 315 لوزارة المالية وسيتم صرف فروقات سنة، وانه ابتداء من الشهر السابع سيكون الراتب 420 الف دينار بحسب قولهم في وسائل التواصل الاجتماعي، وعن فروقات السنوات الماضية اشاروا الى انهم بانتظار تحويل الامانة العامة لوزير المالية وبعد التحويل حتما سنشمل بها على حد قولهم.

ويعربون عن تفائلهم بإجابة وزارة المالية على إضافة حقل الاسهامات التقاعدية و ان قرار 315 دخل رسميا حيز التنفيذ ويجب على مديريات التربية في العراق كافة إرسال الكلف المالية للمحاضرين والإداريين الى وزارة التربية من أجل احالتها إلى وزارة المالية لسرف رواتب المحاضرين والإداريين وفروقاتهم المالية، بحسب تصريحاتهم.

و لم ينسوا ان يشيروا الى ان قانون التعاقد رقم (37) لسنة 2015 اوضح بأن الاستقطاعات المفروضة على موظفي الأجور اليومية والعقود تستوفي إلى دائرة العمل والشؤون الاجتماعية لكي تحتسب خدمة العقد والأجر وتضاف لأغراض التقاعد عند التثبيت على الملاك الدائم، مبينين ان عبارة الاستقطاعات التقاعدية توضع في حال كان التوظيف بصفة ملاك دائم، والغاية واحده لاستقطاع التوقعات التقاعدية لاحتساب سنوات الخدمة لأغراض التقاعد والترفيه و العلاوة، اذ ان الاستقطاعات سواء كانت لدائرة العمل بالنسبة للأجور والعقود او كانت لهيئة التقاعد الوطنية، فهي واحده لغرض التقاعد واحتساب سنوات الخدمة، على حد وصفهم مشيرين الى الفرق بين العبارتين، ففيما يتعلق بموظف الأجر اليومي والعقد فان الاستقطاعات تذهب لاضافة الخدمة، اما في حالة الملاك الدائم فالاستقطاعات التقاعدية تذهب لأغراض التقاعد والترفيه و العلاوة، بحسب ما يقوله المتفائلون.

ومن ضمن ما ذكروا في مواقع التواصل الاجتماعي انه في شهر تموز 2022 سيجري دفع الفروقات لمحاضري النجف بمقدار مليون و190 الف دينار لكل فرد وستكون



الخدمة الالزامية بين القبول ومسوغات الرفض

اثير من جديد في العراق موضوع السعي لتطبيق قانون الخدمة الالزامية الذي كان يلمح الى اقراره وتنفيذه في الدورات البرلمانية السابقة منذ عام ٢٠٠٣، وقد كان مبعث جدل وخلاف شمل الاوساط السياسية والشعبية.

فيلي

وفيما ترى قوى سياسية في القانون حلاً لتحقيق ما تسميه التوازن داخل الجيش العراقي وعدم اقتصره على مكون اجتماعي أو هوياتي واحد، بحسب تعبيرها، ويرى آخرون إنه حل آخر لمواجهة البطالة، يقول ناشطون إن التجنيد الالزامي في ظل استثناء الفساد، قد يكون باب تريح آخر لمسؤولين وقادة وحدات، يدفع فيها الجندي الرشوة من أجل التخلص من التكليف، بحسب قولهم.

مجلس النواب لإقراره. وفي حزيران ٢٠٢٢ حدد الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة أعمار ورواتب المشمولين بالتجنيد الالزامي وقال في تصريح، إن «راتب المكلف بالخدمة الالزامية سيتراوح بين 700 750 الف دينار، فيما تتراوح الأعمار المشمولة بالخدمة الالزامية من 19 35 عاماً، و اشير الى ان مدة الخدمة الالزامية تختلف بحسب الشهادة الدراسية.

وأضاف الناطق ان «هناك جهودية لإقرار قانون الخدمة الإلزامية»، منوها الى «وجود معسكرات كافية وجاهزة للخدمة الالزامية، ولا توجد مشكلات في نظام البديل»، وكشف عن أن ثلثي اعداد القوات المسلحة الآن بين عمر الشيخوخة والجرحى». ووضح مسؤول في وزارة الدفاع إن مشروع القانون يهدف إلى تجنيد عشرات آلاف

يشار الى انه في ايار عام 2003 أصدر الحاكم المدني الأميركي، بول بريمر، قراراً يقضي بحل القوات المسلحة العراقية وتسريح جميع عناصر الجيش العراقي، ومنذ ذلك الحين تحول نظام العمل بالجيش العراقي إلى التطوع والخدمة غير الإلزامية.

ووافق مجلس الوزراء في صيف عام 2021 على مشروع قانون «خدمة العلم» وكان من المتوقع أن يناقش القانون في

إن «هناك قناعة سياسية من جميع الأطراف السياسية في البلاد من أجل تمرير القانون، لكن على صعيد اللجنة البرلمانية، فهي تهدف إلى استضافة وزير الدفاع من أجل تثبيت بعض التفاصيل والإجابة عن بعض أسئلة أعضاء اللجنة»، لافتاً إلى أن «مشروع القانون تأجل لأكثر من مرة لأسباب عدة، منها عدم توافر الغطاء المالي، إضافة إلى الخلافات السياسية وسنوات الحرب ضد تنظيم «داعش»، لكن في الوقت الحالي، هناك توافق سياسي بشأن القانون ووجود فائض مالي يساعد على المضي بالمشروع»، بحسب تعبيره.

وأضاف أن «للقانون حسنة كثيرة، من بينها إنقاذ السلك العسكري من المحسوبيات والتدخلات السياسية والتأثيرات الحزبية والطائفية، لأنه يساعد على تأسيس مؤسسة عسكرية قادرة على حماية العراق بروح وطنية عالية، كذلك فإنه سيخلق جيلاً جديداً من العسكريين الشباب، من أطياف الشعب العراقي كافة، ناهيك عن كونه يوفر مصدراً مادياً للشباب الخريجين والعاطلين من العمل، مع عدم الاستغناء بكل تأكيد عن التطوع في الجيش عبر وزارة الدفاع» على حد قوله.

وعلى صعيد بعض الأوساط الشعبية يقول شاب بعمر (25 عاماً) يعمل في مجال التصميم الإلكتروني، إن من اقترح هذا القانون لا يعي مشكلات الشباب، وأضاف «أنا المعيل الوحيد لعائلتي المكونة من زوجتي وطفلي والدي، ولا أعلم ما سيحل بهم إذا توجهت إلى تأدية خدمة العلم»، بحسب قوله.



«ذاكرة العراقيين تحمل الكثير عن الخدمة العسكرية التي شابها الاستعباد والفساد وغياب المسؤولية إبان النظام السابق»

لحفاظ على المال العام»، وتساءل بعضهم عن حجم ما اسموه النزيف المالي من جراء تطبيق الخدمة في العراق، فيما يقول خبراء امينيون إن «ذاكرة العراقيين تحمل الكثير عن الخدمة العسكرية التي شابها الاستعباد والفساد وغياب المسؤولية إبان النظام السابق»، بحسب قولهم.

ويرى ناشطون سياسيون أن «المشروع يؤدي إلى عسكرة المجتمع، والدفع بالشباب الخريجين إلى ما لا يرغبون فيه، لكنهم سيوافقون عليه، ل حاجتهم إلى العمل والتعيين الحكومي والمرتبات، وهذا الاستغلال قد يؤدي إلى تبعات اجتماعية غير سارة»، على حد وصفهم.

فيما يرى نواب إن «هذا القانون مهم جداً ويحتاجه البلد في الوقت الحاضر، لأنه سيسد فراغاً كبيراً في القوات المسلحة، بسبب تقدم كثير من الجنود في السن، حيث إن أغلبهم سجّل في عام 2005 وحتى الآن هنالك استمرار بالخدمة»، منوهين إلى أن «قانون الخدمة الإلزامية طرح على البرلمان في الدورة البرلمانية الماضية وتم إرجاعه إلى الحكومة، حيث لم تعد الحكومة إلى البرلمان وتأخر كل هذه المدة الطويلة».

من جهته، قال عضو في لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي بدورته الحالية،

وجود عدد من الفصائل غير المنضوية تحت راية واحدة أو قائد واحد هو القائد العام للقوات المسلحة، بحسب قوله، وثانياً وجود الآلاف من الفصائل في السلك العسكري حتى الآن وهذا إشكال كبير، بحسب تعبيره، مضيفاً عامل آخر هو «ضعف الانتماء عند الشباب العراقي بسبب فشل الإدارات السابقة في خلق الشعور بالمواطنة وتوفير العيش السليم»، على حد وصفه.

ويرى متخصصون امينيون أن «ما نحتاجه هو تشريع قانون بسيط، على يد خبراء متمكنين، قادرين على قراءة الوضع العراقي، وتضمينه القضايا الإيجابية، وتقليل السلبيات، مع البحث عن كيفية تحقيق الموارد المالية، وهو جزء مهم من المشروع بالكامل»، بحسب قولهم.

ناشطون عراقيون كانوا قد عدوا أن قوانين كهذه تسعى إلى عسكرة المجتمع وشغله عن الظروف السياسية التي تمر فيها البلاد، في حين طالبوا بأن تكون خدمة العلم مدنية، ما يعني أن ينخرط الشباب «ضمن المؤسسات المدنية للدولة وليس في الجيش»، بحسب تعبيرهم.

خبراء اقتصاديون يشددون على إن «تطبيق القانون يحتاج إلى إدارة جيدة وشفافية

الشباب ممن هم أكبر من 18 عاماً، وتكون مدة خدمتهم بحسب الشهادة الدراسية بين 9 أشهر ولغاية عامين، وهناك نظام الإعفاء للابن الوحيد في العائلة، وكذلك المعيل والمسافر بعذر وغيرها، وإن مسودة القانون التي قدمتها الوزارة إلى مجلس شورى الدولة أكدت اعتماد العمر والدراسة فقط، على حد وصفه.

نواب كانوا قد رأوا أن هذه الخطوة تتقاطع والإصلاحات الاقتصادية وترهق كاهل الموازنة المالية السنوية، بحسب قولهم، مشيرين إلى أن التطور التكنولوجي هو الأكثر استثماراً لتحقيق النصر في المعارك والدفاع عن البلاد، فالطائرات المسيرة والصواريخ ذات التقنية العالية هي الأساس في حسم المعركة، بحسب قولهم، مشيرين إلى أن العالم يتجه نحو التكنولوجيا لتعزيز منظوماته الدفاعية وليس إلى الوسائل التقليدية بالاعتماد على العامل البشري والجيش، والواجبات الأكثر أهمية تنجز عبر التكنولوجيا المتطورة وتؤدي أدواراً أكثر أهمية من إنجاز فرقة مشاة كاملة بعدتها وعددها، بحسب تعبيرهم.

فيما رأى أكاديميون إن «التجنيد الإلزامي أداة مهمة لتعزيز الشعور بالوطنية والانتماء لهذا البلد في نفوس وضمائر الشباب، لأن الدافع الأساسي للتجنيد هو الدفاع عن الوطن بغض النظر عن الانتماءات الفرعية»، على حد قولهم.

وكان نائب عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في دورة برلمانية سابقة قد قال إن تطبيق القانون قد يحتاج إلى مدة طويلة لدخوله حيز التنفيذ، والأسباب كثيرة بحسب رأيه، أولها



استثمارات الموت مقابر للحجز بخدمات متكاملة

كثير من العراقيين يفتقرون الى بيوت للسكن في حياتهم، وهناك من يمنيهم بحجز قطع بملايين الدنانير يدفنون فيها بعد موتهم، فيما تتناقل الانباء اخبارا عن مسؤولين يتنافسون لحجز اماكن متميزة في المقابر بأسماء عائلاتهم.

فيلبي

في شهر مايس 2022 كشف عن ان وزارة المالية، اصدرت امراً بعدم وجود سند قانوني لإحالة المقبرة النموذجية في النجف الى الاستثمار لمدة 40 عاماً، بحسب ما نشر في وسائل الاعلام، فيما كشف نائب عن محافظة النجف عن مخالفات قانونية وشبهات فساد وهدر بالمال العام تطال مقبرة النجف النموذجية، ولفت الى إحالة الملف الى النزاهة والقضاء للتحقيق فيه، بحسب قوله، مبيناً ان «الأرض تعود ملكيتها إلى عقارات الدولة وان الاجراءات التي حصلت كانت بين محافظ النجف السابق وهيئة الاستثمار وهذه مخالفة قانونية واضحة» بحسب تعبيره، مشيراً الى ان هناك إيرادات كبيرة ضائعة في النجف من بينها إيرادات الاستثمار ومثال على ذلك المقبرة النموذجية، على حد وصفه، موضحاً بالقول انه جرى «إحالة ملف المقبرة النموذجية في النجف الى الادعاء العام وهيئة النزاهة للتحقيق بالملف لوجود شبهات فساد ومخالفات قانونية».

البيدات والترغيب

قبل اكثر من سنتين كشفت وثيقة رسمية تداولتها وسائل الاعلام عن خطة في محافظة النجف، لإنشاء «مقبرة نموذجية»، وفقاً لنظام الاستثمار، تقدم خدمات مدفوعة للمستفيدين، وتقول الوثيقة التي وجهتها هيئة استثمار النجف إلى ديوان الوقف الشيعي، بحسب ما سربته وسائل الاعلام في حينه «إشارة إلى الطلب المقدم إلينا من قبل «شركة أديم للأرض للتجارة والمقاولات العامة»، المتضمن إنشاء مشروع استثماري (مقبرة نموذجية) في محافظة النجف الأشرف، بحسب قانون الاستثمار رقم



على أن تكون للمتقدم خبرة محاسبية لا تقل عن سنة، ويجب أن يكون المتقدم ذو مظهر جيد، والراتب قطعي والإجازة أسبوع واحد كل شهر»، ويرد على فتيات يشاكسنه على صفحته بالقول مازحاً «سيأتي يوم وأدفنكن جميعاً». ويقول خبراء، إن ظاهرة هذا الدفان والمتاجرة بالمتوفين انتشرت فعلاً بسرعة، فهو يجيد الترويج لنفسه بطريقة تثير الإعجاب، لاسيما ان الناس لم تتعود على أن يقوم دفان موق بعمل صفحة شخصية لينشر جميع أعماله في المقبرة، على حد قولهم.

لمهنتهم، فأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تمتلئ بإعلانات تجارة الأكفان والعطور الخاصة بالموتى وأنواع القبور وأشكالها وألوانها، بحسب تعبيرهم. احد مسؤولي الصفحات التي تقول انها مختصة بالدفن ينشر صور «سيلفي» لنفسه بين القبور طالباً من متابعيه أن يدعوا له بجملته الشهيرة «ادعوا لي بالرزق والعافية»، ويقول على صفحته في «فيسبوك»، «أقوم برش القبور بالماء يومي الاثنين والخميس، وماء الورد يوم الجمعة، وأعتني بالمقبرة. وبدأ عملي يتوسع، والحمد لله، وأصبحت منشوراتي على صفحتي الرسمية تنشر بثلاث لغات، وهي العربية والإنجليزية والكوردية». ويتابع «بالنسبة لذوي المييت من الفقراء، فإني أتبرع ببناء القبر لهم مجاناً. ولدينا عدة أنواع من القبور، منها قبر «بناتي» و«ولادي»، أما أشكال القبور وأنواعها، فهناك قبر مرمري مزخرف ومرمري ملون وقبر مرصوف بالطابوق الفرشي وأنواع أخرى». وللعمل في المقبرة التي يديرها هذا الدفان شروط خاصة، اذ يقول «على المتقدمين للعمل في المقبرة ممن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، أن يقدموا الـ CV الخاص بهم

وانتقد ناشطون ومدونون من النجف، مشاريع هيئة الاستثمار في مدينتهم، وحذروا منذ وقت مبكر من أنها «تلتهم المساحات الخضراء لتنفيذ مشاريع لا تتعلق بأزمات السكن الحقيقية»، وقالوا إن «هيئة الاستثمار تحاول تهريب فرصة استثمارية لإنشاء مقبرة نموذجية بمساحة 6300 دونم»، متسائلين «ماذا تريد هيئة الاستثمار بعدما أفرغت المحافظة من المساحات الخضراء بمشاريع تجارية أو سياحية لمصلحة جهات متنفذة من دون أن تراعي جذب الاستثمار الذي يعود للبلد بالمرودود المالي ويقلل نسبة البطالة»، بحسب قولهم.

وانتقد ناشطون ما اسموه انهيار مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية للسكان، مقابل انشغالها بمشاريع مثيرة للجدل، ما يرسم علامات استفهام بشأن أهدافها، بحسب تعبيرهم.

وانتشرت في مواقع التواصل المعلومات بمزيج من الاعلان والتهكم؛ ويقول احد العناوين «مستثمر خاص بمقبرة النجف يقدم المخطط الكامل لإنجاز مقبرة النجف الجديدة بسعر 3 ملايين دينار عراقي فقط، سياحي، تدفئة وتبريد وإنترنت 24 ساعة»، او «لدينا قبور ركن على أربعة شوارع تصلح للاستثمار».

وانتقد سكان هذا المشروع الذي عدوه معيياً بحق الأحياء والأموات واستخفافاً بحق الناس في الحصول على مكان للدفن وتنكيلاً بالأحياء وتحميلهم أعباء مالية كبيرة لدفن موتاهم، على وفق ما اجمعوا عليه، وقال ناشطون ان «استثمار المقابر هو عملية جديدة للنصب والاحتفال وسرقة أموال العراقيين تحت ذريعة عدم قدرة المحافظات على تأهيل مقابر جديدة، وكأنهم يبنون أبراجاً سياحية وليس مجرد أراض خالية لدفن الموتى»، فيما سخر آخرون بالقول إنهم ربما سيضطرون يوماً إلى حرق موتاهم للتخلص من تكاليف شراء القبر والدفن.

ويرى مراقبون أن مشروع استثمار المقابر في العراق ينطوي على ملف فساد ضخم، إذ يملك معظم الساسة أراض واسعة على مشارف المدن ويريدون استثمارها للتربح منها على حساب الأحياء والأموات مستغلين امتلاء المقابر القديمة وحاجة الناس لأخرى جديدة، بحسب قولهم.

ويقول المراقبون ان العاملين بتلك المهنة سعوا إلى التجارة ببضاعة الموت علناً، واستعمال التقنيات الحديثة في الترويج

13 لسنة 2006 المعدل، وبعد دراسة المشروع أعلاه من قبل هيئتنا من النواحي القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، وجدنا أن المشروع فيه منفعة اجتماعية وحضارية واقتصادية للعراق بشكل عام ومحافظة النجف الأشرف بشكل خاص».

وبحسب مسؤولين محليين فإن المشروع يتضمن تقديم حزمة خدمات لذوي الراغبين في دفن موتاهم فيها، منها قطعة أرض تتحول إلى وقف مدى الحياة، وخطوط نقل داخلية، فضلاً عن تصاميم خاصة لشواهد القبور، وخدمات أخرى تتعلق بالمأكل والراحة وغيرهما؛ ووفق قانون الاستثمار، فإن على المستفيدين الدفع لقاء الحصول على هذه الخدمات، وتضيف الوثيقة أن «المحافظة بحاجة ماسة إلى هكذا مشاريع حضارية كبرى تليق بسمعتها وبسمعة العراق»، لتنتهي إلى الطلب من الوقف الشيعي دراسة المشروع، وإعلام هيئة استثمار النجف بالرد.

ومقبرة النجف التي تسمى ايضاً «وادي السلام»، مكان يحرس المسلمون الشيعة على دفن موتاهم فيها، لقرب مرقد الإمام علي بن أبي طالب، منها، ويشكو كثيرون منذ سنوات، من صعوبة الحصول على مساحة لدفن موتاهم في المقبرة، فيما يقول آخرون إن قبور ذويهم ضاعت، بسبب عامل الزمن؛ وتضاعفت مساحة هذه المقبرة مرات عدة لاستيعاب الزيادة في اعداد الموتى بسبب الحروب والعنف الطائفي والسياسي.

وعندما انتشرت اخبار المشروع قال صحفيون ومدونون إن هيئة الاستثمار، المكلفة بإيجاد حلول لأزمة السكن الخائفة في العراق، «تفكر في الأموات أكثر من الأحياء»، على حد وصفهم.





معضلات كبيرة تتعلق بأوضاع السكن في العراق بسبب غياب سياسات اسكان شاملة، ادت الى لجوء أعداد متزايدة من السكان الى شراء الاراضي الزراعية والبناء فيها برغم معرفتهم ان ذلك مخالف للقانون.

وبسبب تحول الامر الى واقع حال، تتزايد الدعوات لتحويل عقود «الطابو الزراعي» في المناطق التي تحولت في الواقع الى سكنية إلى «طابو سكني» وادراجها في نظام الخدمات البلدية ومشاريع الماء والكهرباء؛ للتخفيف من ازمة السكن، واقفاد تصاعد اسعار العقارات وبخاصة ان مناطق زراعية شاسعة تركت بالفعل وهجرها المزارعون منذ عقود، بحسب المتخصصين والمتابعين.

وكانت وزارة التخطيط العراقية قد قدمت مشروع قانون إلى البرلمان لتسوية أزمة السكن العشوائي واستغلال الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية كي تشمل مزيد من الخدمات؛ بحسب المتحدث باسم الوزارة الذي يقول إن «القانون عالق في أدراج مجلس النواب إلى غاية الآن».

من جهتهم، المسؤولون في مديريات الزراعة في المحافظات، يقولون إن «استمرار التعديلات على الأراضي الزراعية وعدم توصل الحكومة إلى حلول ناجحة وسريعة لأزمة السكن، سيؤدي إلى تدهور القطاع الزراعي، لا سيما أن تجريف البساتين يحدث غالباً من دون موافقة رسمية من الدوائر المتخصصة»، بحسب قولهم.

ويقدر مسؤولون زراعيون إن «تشديد المنازل مستمر على الأراضي الزراعية، الأمر الذي يخالف القانون العراقي، لكن حاجة المواطنين إلى السكن تدفعهم إلى ذلك»، ويقول مسؤولون بلديون أن «أكثر من 70 في المئة من المنازل التي جرى تشييدها

البناء في الاراضي الزراعية

واقع حال واجب المتابعة

أرض سكنية ولكن من دون جدوى، وحالياً لا أستطيع بناءها أو استخراج إجازة بناء لأنها لا زالت أرضاً زراعية»، ويقول آخر «أنا أعمر بيتي الآن من دون علم الجهات المعنية، وأنا جاهز لرشوة موظفي البلدية كي يتكفوني وشأني، لأنني لا أملك إجازة بناء كونها زراعية»، على حد قوله.

وتقول مشتتة لأرض زراعية «اضطررنا لشراء هذه الأرض حتى لو كانت تجاوزاً على المال العام من أجل بناء هيكل للسكن والعيش تحت سقفها فلا مكان لدينا».

ويقول صاحب مكتب لبيع وتأجير العقارات في حي الدورة (جنوبي بغداد)، إن أسعار الأراضي السكنية داخل الحي مرتفعة بشكل كبير، ويبلغ سعر الأرض لوحدها بمساحة 100 متر أكثر من 130 مليون دينار عراقي، في حين أن البساتين المحيطة بالحي التي جرفت وحولت إلى أراض سكنية تعد أرخص بكثير، وأحياناً، يصل سعر 100 متر إلى 30 مليون دينار، مزيداً أن «معظم الأراضي الزراعية باتت مسكونة، وهي قريبة من جميع الشوارع المرتبطة بمراكز المدن، كما أن غالبية سكان الأراضي الزراعية من الموظفين، وبعضهم من التجار الذين لا يحبذون السكن في مراكز المدن المزدحمة، فيختارون التجمع عند أطراف المدن».

ويطالب كثير من سكان المناطق الزراعية بتحويل جنس مناطقهم التي تحولت إلى واقع حال لطابو سكني لغرض توفير الخدمات لها؛ ويلفت قضاة إلى إمكانية تحقيق ذلك لجواز هذا التحويل في القانون العراقي لتغيير صنف الارض الفعلي غير انهم يستدركون ان «تحويل جنس الارض من زراعي الى سكني ليس من اختصاص القضاء حيث حددت المواد (279 و280 و281) من قانون التسجيل العقاري رقم (43) لسنة 1971، الجهة الموكلة اليها تحويل صنف الارض وأنطته بدوائر التسجيل العقاري المرتبطة بوزارة العدل».



بمساحة وتصاميم المدن والحزام الأخضر الذي يؤدي إلى التصحر وتشويه البيئة الطبيعية، بحسب تصريح خبراء البيئة. إلا أن المراقبين يلفتون إلى أن الجهات المعنية بما أنها لا تتحرك لتسهيل اوضاع الحصول على سكن بطريقة نظامية وبسعر معقول فإن كثيراً من السكان لاسيما من محدودي الدخل يضطرون إلى شراء اراض رخيصة لانشاء مساكنهم وهي عادة ما تكون في الاراضي الزراعية المتروكة في الواقع التي لا يصل اليها الماء بحسب وصفهم.

ويذكر المراقبون انه كان في نية البرلمان العراقي عام 2019 تشريع وتطبيق قانون (418) لتمليك المتجاوزين، ينص على تمليك الأراضي للمتجاوزين ممن شيدوا دوراً للسكن عليها في القرى الكائنة خارج التصاميم الأساس للمدن قبل نفاذ القرار، التي دخلت بعده ضمن حدود التصاميم الأساسية، أما القرار (419) فأشار إلى توزيع الأراضي الواقعة داخل التصميم الأساس المصدق، لافتين إلى أن ذلك تأخر بسبب عرقلة الموضوع طوال هذه السنوات، مشددين على أهمية إصرار الحكومة في اقتراح تشريع قوانين لمعالجة واقع الأراضي المتجاوز عليها بحل أزمة السكن وإن بشكل تدريجي.

ويحذر خبراء البيئة من أن الأرض الزراعية لا تصلح للسكن، فقد تجتاحها المياه في أية لحظة، كما أن البناء عليها غير آمن، فضلاً عن امتناع الدولة من تقديم خدمات الماء والمجاري لها، مزيدين القول انه لا بد من أن تبدأ الحكومة في إيجاد حل للاستيطان في الأراضي الزراعية.

وفيما تشير جهات حكومية إلى أن سبب ذلك انتشار المافيات والمتنفذين الذين أسهموا بتجريد بغداد من المساحات الخضراء وأصبحت غير صالحة للعيش، لاسيما في الرصافة فإن سكان اشترى قطعاً منها، ويقولون انهم مجبرون، ويلفت احد السكان بالقول «ابتعت هذه الأرض منذ خمس سنوات بسعر مغر لأنها زراعية، بعقد رسمي على أمل تحويل جنسها إلى

منذ عام 2005 وحتى الآن تمت على أراض زراعية وبساتين»؛ وتعارض وزارة الزراعة العراقية على تحويل الأراضي، وقد أشارت إلى ذلك في تصريحات متواصلة مشددة على لسان مسؤوليها عن أهمية «الحفاظ على المساحات الخضراء، وعدم استمرار تجريف البساتين الزراعية والأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن منع بناء المجمعات التجارية على الأراضي الزراعية».

وفي الحقيقة وبحسب المراقبين فإن ذلك يجري وفق الطرف الحالي الذي يعيشه العراق في حالة من الفوضى وانعدام الخدمات والتخطيط، بحسب قولهم، وينوهون إلى أن ذلك يجري بعكس ما كان معمولاً به في السابق إذ كان يجري العكس تماماً، مشيرين إلى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم 222 المتعلق بفرز الأراضي المنشور في الوقائع العراقية العدد

2574 بتاريخ 7 / 3 / 1977 عن جلسة مجلس قيادة الثورة المنعقدة بتاريخ 26 / 2 / 1977 الذي جاء فيه: تعد الأرض زراعية لاغراض هذا القرار إذا كانت تستغل بالزراعة عادة أو كانت قابلة للاستغلال الزراعي بطبيعتها أو بواقع حالها وقت طلب التمليك، بصرف النظر عن جنسها المسجل في السجل العقاري، وتعد بستاناً كل أرض مغروسة بالأشجار أو النخيل وتتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثانية من قانون الإصلاح الزراعي، وتعليقاً على ذلك يقول القانونيون والمتخصصون الزراعيون أن المفارقة تتمثل في أنه بذلك القرار وغيره كان يجري تحويل القطع السكنية إلى زراعية وليس العكس مثلما يحدث الآن، مشيرين إلى أن ذلك هو الأمر المنطقي ارتباطاً بواقع العراق الصحراوي والسعي لإدامة نشاطه الزراعي بالضد مما يحدث حين يجري تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية وزيادة مظاهر التصحر.

وبخصوص انتشار ظاهرة بيع وتقسيم الأراضي الزراعية، يلفت المسؤولون إلى أن «سلبات كثيرة تكتنف انتشار هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل مُلفت للنظر، إذ يقوم أصحاب هذه الأراضي ذات المساحات الكبيرة بتفتيت هذه المساحة من الأرض الزراعية إلى قطع صغيرة جداً لبيعها بعقود بيع خارجية إلى المواطنين لانشاء دور سكنية تصل مساحتها إلى حد (50م)، سيما وأن هذه المساحات من الأراضي الزراعية متداخلة ومتاخمة للأحياء السكنية والأراضي ذات التصنيف السكني مما أتاح لمشتري هذه المساحات الصغيرة من الأراضي الزراعية إلى إقامة الوحدات السكنية عليها خلافاً للضوابط والقوانين»، على حد وصفهم.

وينبئ القانونيون إلى القانون رقم (27) لسنة 2009 وقانون حماية وتحسين البيئة المادة (17) نص على حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني ومنع أي نشاط من شأنه الإضرار

”

الأرض الزراعية لا تصلح للسكن، فقد تجتاحها المياه في أية لحظة، كما أن البناء عليها غير آمن، فضلاً عن امتناع الدولة من تقديم خدمات الماء والمجاري لها.

دور النشر المعاصرة في العراق، تمتاز بمحدودية التأسيس وغياب الدور برغم الانفتاح، فيما ظلت بيروت ودمشق والقاهرة اماكن بديلة لطبع نتاجات العراقيين وكتبهم، في ظاهرة مؤلمة بحق العراق الذي عرف عن شعبه التمسك بالكتاب والقراءة.

فيلي

ويشخص المهتمون بشؤون الثقافة والمراقبون ان دور النشر العراقية تواجه كثيرا من الصعوبات والمعوقات في إيصال الكتاب العراقي إلى المتلقي سواء كان داخل العراق أو خارجه، كما يعاني منها الأديب والمثقف العراقي.

أصحاب دور النشر والباحثون والكتاب العراقيون دأبوا على توجيه النقد الى الحكومات المتعاقبة بعدم الجدية في معالجة وتغيير القوانين والآليات التي تعد المعوق الأساسي لتسويق وترويج الكتاب العراقي، على حد وصفهم.

ويقول عاملون في مجال توزيع الكتاب في



دور النشر العراقية ومحدودية النشر والانتشار برغم الانفتاح

بحسب تعبيرهم.

وبرأيهم فإن أي دار مهما امتلكت من سمعة كبيرة لا يمكن لها أن تستمر إذا اقتصر منشوراتها على الأسماء الكبيرة، وعلى نوعية متميزة من الإبداعات والثقافات، على حد قولهم، مسجلين الحاجة لتجاوز شيء من التقاليد القديمة، لاسيما من الدور التي لها إرث ثقافي وإبداعي كبير ارتبطا بكل ما هو مؤثر وبارز من الإبداع في منطقتنا. ويقول متخصصون ومراقبون ان الكتب ونشرها ومشكلات توزيعها والتسويق لها، جميعها باتت متراكمة ومركونة قيد الإهمال، فضلا عن نوع الكتاب الذي تُصدره دور النشر العراقية متغاضية عن قيمته الثقافية ومراعية في ذلك الجانب التجاري فقط، كل هذا أدى إلى تراجع الجانب الثقافي العراقي محلياً وعالمياً، بحسب قولهم، مضيفين ان هذه المعوقات أدت إلى تهديد الجانب الثقافي في العراق، بحسب تعبيرهم، مناشدين بدراسة أسباب التراجع والانحدار ووضع نقاط حل للمشكلات، ووجوب "إجراء تنسيق بين الجهات الرسمية والمدنية المسؤولة عن مجال توزيع ونشر وتصدير الكتب"، ومحذرين بالقول "أننا لا نملك سياسة تسويق تعكس الجانب الثقافي العراقي لبقية الدور، كما أننا عاجزون عن التبادل الثقافي مع بقية الدول". وبشأن الحلول يقولون "ان بنا حاجة إلى تخصيص نسبة محددة من الميزانية السنوية للدولة، كما نحتاج لإنشاء دار توزيع حكومية تعمل بالتنسيق مع مؤسسات خاصة وتأخذ على عاتقها عمليات النشر والتوزيع والتسويق وتصدير الكتب، أيضاً يجب الإهتمام بالجانب الاعلامي من اجل تسويق المنتج كما ان للجانب السياحي دورا كبيرا أيضاً في هذا المجال"، بحسب قولهم.

أو محلي، كما هو الحال في أغلب (المعارض الدولية) الرصينة التي لا تسمح بتداول أي كتاب لا يحوي رقماً دولياً، بحسب قولهم. غير أن كتاباً ينظرون لغياب المحرر الأدبي من باب حرية النشر، ويعدونها مطلباً أساسياً يتيح للفكر والمعرفة بأنواعها أن تمارس حضورها الجماهيري، بخاصة أننا نعاني من زيادة هائلة في عدد الأميين، بحسب قولهم، فضلاً عن منافسة كبيرة وغير متكافئة مع وسائل الاتصال الحديثة التي فرضت تواجدها، وأصبحت مصدراً للتلقي لا يمكن الاستغناء عنه، بحسب تعبيرهم، مشيرين إلى ان الاسباب التي تمنع تقدم النشر بعضها عالمي يتعلق بطبيعة الثقافة العالمية وما طرأ عليها من تبدل نتيجة لتطور تقنيات التواصل، وبعضها سياسي يلقي بظلاله ليشكل توتراً تغذيه أيديولوجيات تعبر عن نفسها عن طريق الترويج لنفسها بالكتب والمنشورات الأخرى، والبعض الآخر اقتصادي يتعلق بحاجة دور النشر إلى الكسب ومجاراة السوق وأحكامه، على حد وصفهم، ويشخصون تنامي الحاجة إلى الكتاب التجاري الذي يتخذ من القارئ العام مستهلكاً ولا يراد منه إلا التسلية، وإشباع حاجات عابرة، في موازاة الكتاب الذي يكتب وينشر ليقدم إلى قارئ باحث ومتذوق يبحث عن القيمة الفنية، والجهد المعرفي،



خمسينات القرن الماضي وحتى عام 2003 كان رقيباً أميناً يبحث عن الزلات التي ربما يقع فيها الكاتب وتؤول على أنها ضد نظام الحكم أو الحزب الحاكم، أما الموضوع أو التقنية وبنية الكتاب فلا أحد يعبأ بها ما دام الكاتب مبتعداً عن الكتابة ضد السلطة، على حد وصفهم.

ويقول المتابعون لشؤون الطباعة والنشر انه بعد عام 2003 فان أغلب دور النشر لا تعنى إلا بالربح وكيفية الحصول على كتب طباعتها مدفوعة الثمن من قبل المؤلف نفسه، وهذا أيضاً ينطبق على دور نشر عربية بدأت تطلب تكاليف طباعة الكتاب من المؤلف، فلم يعد موضوع الكتاب وأساليب التأليف مهمة قط؛ ويضيف ناشرون أنه في ظل النشر الإلكتروني قل نشر الكتب الورقية.

ولمعالجة مشكلات فوضى النشر وتجنب نشر النتاجات الرديئة فان الحل من وجهة نظر اكاديميين يكمن في تفعيل دور المؤسسات العالمية والمحلية، والعمل وفق (نظام معياري دولي)، وألا تمنح إجازة للناسر إلا إذا استوفى الشروط كاملة، ووضع قوانين صارمة وعقوبات مشددة تلزم الناشر بالتقيد بها، والحد من (مجانبة الطباعة)، وعدم السماح لأي (منتج) طبع خارج (النظم المعيارية الدولية) بالاشتراك في أي معرض دولي

بغداد، إن هناك عاملين يعوقان خروج الكتاب العراقي وانتشاره، أولهما، عدم تواجد دور نشر كبرى في العراق، إذ تحولت غالبية دور النشر إلى مكتبات لبيع الكتب، والعامل الثاني، القوانين والأنظمة الرسمية التي تعرقل خروج الكتاب من العراق.

ويقول اكاديميون أن لجوء العراقيين إلى طبع كتبهم بالخارج لم يكن وليد الحصار ولا بعد 2003 عندما توقفت آخر المطابع بشكل شبه كامل بالعراق، وإنما كجزء من سياق تاريخي ولكن بعد 2003 فشلت إدارة الثقافة فشلاً كبيراً في إعادة إحياء طباعة الكتب، أو في الأقل إعادة إعمار دائرة الشؤون الثقافية التي كانت مكان الطباعة الرئيسية في العراق، على حد قولهم.

ومن المشكلات التي يشخصها المتخصصون ان كثيراً من المثقفين العراقيين المعنيين بجودة الكتاب العراقي والأفكار التي يطرحها الكتاب وأساليب اشتغالهم، يعانون من غياب المحرر الأدبي، وهذا نابع بحسب رأيهم من المطبوعات الرديئة التي ملأت السوق العراقية، بعضها مليء بالأخطاء النحوية واللغوية، وآخر كانت أخطاؤه الطباعية هي الغالبة، في حين نجد أن الكثير من الكتب لم تحرر لا من قبل الكاتب، ولا من دار النشر التي تولت طباعته، بحسب قولهم.

ويلفت المراقبون إلى الدور الكثيرة التي انتشرت في بغداد والمحافظات الأخرى بعد عام 2003، منها دار ميزوبوتاميا ودار ومكتبة عدنان ودار الجواهري ودار وراقون وغيرها، لافتين إلى دور (المحرر الأدبي) المفترض، وهو الذي يقوم باختيار عنوان مناسب للكتاب، فضلاً عن إعادة قراءته وتصحيحه ومعالجة الأخطاء الأسلوبية التي يقع فيها الكاتب، ومنوهين إلى ان ما عرفه العراق منذ

ويشير المتخصصون الى ان من الاسباب الرئيسية لعدم تفعيل البنية الصناعية في العراق هي عدم وضع الخطط والبرامج والاهداف الهادفة الى تطوير الصناعة لغرض سد حاجة السوق المحلية ولأغراض التصدير، بحسب قولهم؛ كما ان الازمات المتكررة للوقود والكهرباء ادت الى اغلاق المصانع ابوابها، اذ لا صناعة من دون كهرباء، وادى هذا الوضع الى اعتماد المولدات الكهربائية التي تزيد من كلف الانتاج، على حد وصفهم، منوهين الى رداءة الانتاج العراقي مقارنة بالمنتجات الصناعية الاجنبية وعدم قدرة المنتج العراقي على المنافسة، بحسب تعبيرهم.

يشار الى ان معامل متنوعة كانت قد انبثقت في العراق في عقود سابقة لانتاج ما تسد به الحاجة المحلية في معظم الاحيان فضلا عن انها كانت تضاهي المنتجات الاجنبية وكثير منها تفوق على المنتج الاجنبي في الجودة بحسب اقوال المتابعين، منوهين الى منتجات الصناعات الغذائية والنسيج والاحذية والمعدات الكهربائية وغيرها.

ويلفت المتخصصون والمؤرخون الى المشاريع التي اقيمت في كربلاء كمثال، ويقولون انها مهمة وكثيرة أنشئت بعد عام 1958 ومن تلك المشاريع التي نفذت مصنع كربلاء للتعليب، الذي تأسس عام 1962 وشملته بعد ذلك توسعات عدة، اذ بدأ صغيراً بتصنيع وتعليب معجون الطماطة وبعض المربيات الغذائية، وتطور فيما بعد ليصبح مجموعة مصانع وله فروع في محافظات العراق ويصنع عديد المواد الغذائية المعلبة المتنوعة، بحسب وصفهم، منوهين بالقول ان منتجات تعليب كربلاء اشتهرت في سبعينات وثمانينات القرن الماضي وأصبحت تسوق بكميات كبيرة للأسواق المحلية لكثرة الطلب عليها من قبل السكان لجودتها العالية، بحسب تعبيرهم.

ويلفت المراقبون الى انه وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط فان ثلث المعامل التابعة لوزارة الصناعة متوقفة عن العمل فضلا عن توقف معامل القطاع الخاص، ويذكر الجهاز في تقرير له ان عدد الشركات التابعة لوزارة الصناعة بشقيها القطاع العام والقطاع المختلط 44 شركة وان عدد المعامل التابعة لها 252 معملا، بحسب التقرير، مشيراً الى ان نسبة المعامل المتوقفة لوزارة الصناعة بلغت اكثر من الثلث وبواقع 38,5%. من جانبها وزارة الصناعة كانت قد بينت ان عدد المشاريع الصناعية العاملة لغاية 2019/4/30 هي 2248 مشروعاً صناعياً، اما عدد المشاريع كاملة التأسيس لغاية 2019/4/30 فبلغ 20415 مشروعاً صناعياً، وان 18167 مشروعاً صناعياً متوقف عن العمل.



مخاض الصناعة.. العودة الى التصنيع العسكري يفاقم المشكلات

يشير الواقع الحالي في العراق الى ان الصناعات المحلية متوقفة منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم، اذ يعتمد البلد على الاستيراد لسد حاجة السوق للمنتجات الصناعية.

صادق الازرقى



«الصناعة تعرضت الى انتكاسة غير مسبوقة قبل وبعد 2003 والامر لم يكن عفويا بسبب ظروف محددة بل لجعل العراق سوقا استهلاكيا يدر مليارات الدولارات على صناعات في دول الجوار وبذلك يفقد البلد ميزة مهمة في الانتاج ويصبح ضعيفا للغاية»

”

سينشئ خطوطاً لإنتاج الأسلحة والعتاد العسكري، بالتعاون مع تركيا، موضحاً أن «الخطوط الإنتاجية سيجري إنشاؤها عن طريق الاستثمار، وتشمل نقل التكنولوجيا التركيبية لخطوط الإنتاج العراقية، ويكون التصنيع بأيدي محلية لغرض بناء صناعة عسكرية داخل البلاد، وتزويد القوات الأمنية بالعتاد والتقليل من عملية الاستيراد»، مردفاً ان «هيئة التصنيع العسكري تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع أنواع الأسلحة والصناعات الحربية، لاسيما بعدما شهدت افتتاح عدد من خطوط الإنتاج في المدة الماضية»، بحسب قوله. فيما يتساءل المتخصصون والمراقبون عن ضرورة الاستثمار في ودعم الصناعات المدنية بدلاً من ذلك لما توفره من مكاسب للبلد والسكان، مذكرين بتجربة التصنيع العسكري المريرة في عهد النظام المباد، بحسب قولهم، التي اعاققت تقدم المجتمع وجعلته أكثر تخلفاً بلجوتها إلى الانتاج العسكري، بدلاً من المدني الذي يشغل الايدي العاملة العاطلة ويوفر العملة الصعبة، ويسد الحاجة المحلية للسلع والخدمات.



قوى متنفذة»، بحسب قولهم. ويزيدون بالقول أن «جميع الحكومات المتعاقبة بعد 2003 مسؤولة عن انهيار الصناعة وهي تدرك الاسباب والتحديات التي اطاحت بمبدأ صنع في العراق»، على حد وصفهم، لافتين الى عدة امور ادت الى الاخفاق من ابرزها تواجد ما اسموها قوى متنفذة لا تريد عودة الانتاج المحلي الى مساره الصحيح، وإبقاء أسواق العراق رهينة صناعات في دول اخرى، وكذلك العمل على استمرار نزيف العملة الصعبة عبر استيراد كل شيء فضلاً عن استثناء بضائع كثيرة من دول الجوار من الضرائب لإغراق الاسواق المحلية؛ ما ينتج عنه افشال اي محاولة للإنتاج المحلي الوطني، بحسب قولهم. المفارقة هنا وبحسب ما يقول المراقبون، ان الجهات الحكومية تتحدث الآن عما تسميه خطوط لإنتاج أسلحة وعتاد عسكري ومنها العتاد الخفيف والمناطيد العسكرية وصنع مسدسات، وعلى لسان رئيس هيئة التصنيع العسكري العراقية فإن العراق

لقد جرت منذ عام 2003 عدة محاولات لإحياء الصناعة العراقية وتشغيل المعامل وسد الحاجة المحلية في اقل تقدير الا ان تلك المحاولات بحسب المراقبين معظمها باء بالفشل، ويتفق المراقبون على القول انه «مهما حاولنا النهوض نفشل فشلاً ذريعاً. ونحن أصحاب الخبرات الطويلة نواجه شيئاً أكبر منّا، يتعلق بمصالح دول سيطرت على كل شيء في العراق»، بحسب قولهم، مبينين انه وبرغم جميع المحاولات والمشاريع الحكومية، التي تخصص لها أموال طائلة من الموازنات الاتحادية كل عام، إلا أن الإنتاج بصورة عامة، يعاني من الفساد وسيطرة أصحاب النفوذ على مقدراته، ووجود رغبة في كبح جماح أي مشروع يعيد الحياة للمعامل والمصانع، على حد قولهم.

وتحدث نواب عن عدة اسباب ضربت الصناعة في العراق قائلين ان «الصناعة مسبوقة قبل وبعد 2003 والامر لم يكن عفويا بسبب ظروف محددة» بحسب قولهم، بل «لجعل العراق سوقا استهلاكيا يدر مليارات الدولارات على صناعات في دول الجوار وبذلك يفقد البلد ميزة مهمة في الانتاج ويصبح ضعيفا للغاية»، على حد وصفهم، مسجلين ما اسموه ضخا غير معلن للبضائع وبكلف أقل من انتاجها أحياناً ومن دون محددات بهدف ضرب أي مواد تصنع في العراق بجهود وطنية سواء للقطاع العام او الخاص ليفقد المواطن ثقته بالصناعة العراقية، بحسب تعبيرهم، مبين أن «هناك بالفعل جهات تضغط لافشال اي صناعة وطنية لأن الاستيراد يدر اموالا طائلة على جيوب

فخ المخدرات..

هل تعيد «مراكز التأهيل» الحياة للمتعاطين؟

فيلبي

في النجف حيث تم دراسة 40 حالة متعاطي كانت أسباب التعاطي تتلخص بسوء الرفقة وعدم متابعة الأهل لأبنائهم والاقتصادية والاجتماعية أيضاً». وأضاف الصكبان، أن «المشكلة الرئيسية التي تواجه المتعاطي هي قلة المراكز الصحية والنفسية»، مشدداً على ضرورة «إجراء تعديلات على قانون رقم 50 لسنة 2017 وأن تكون العقوبة فقط من خلال دفع غرامات مالية».

مراحل العلاج

بدوره، نبه الدكتور الاختصاص جاسم الموسوي، إلى أن «علاج الإدمان يتم على مراحل عدة، أولها هو إزالة تأثير الدواء من البدن أو المخدر ويتم عن طريق برنامج يتم فيه تناول أدوية عن طريق المستشفيات أو المراكز المختصة أو وفق وصفة طبيب مختص».

وأضاف الموسوي: «كما يجب أن يأخذ المدمن قراراً حاسماً بالرغبة بتركه تأتي بعدها مرحلة معالجة الأعراض النفسية من أوهام وسلوكيات وهلاوس سمعية أو بصرية بسبب تأثير المادة المخدرة والتي تحدث تغيرات في الدماغ وتنتج عنها عصبية مفرطة أو عدم النوم أو الوهن وتأتي بعدها مرحلة علاج الأعراض النفسية عن طريق مضادات الذهان والاكئاب».

وكانت وزارة الصحة، قد أعلنت أمس السبت، إعادة فتح مستشفى «العطاء» لمعالجة مدمني المخدرات بطاقة استيعابية تصل إلى 150 سريراً بمبادرة من سرايا السلام (الجناح العسكري للتيار الصدري) بزعامة مقتدى الصدر، معتبرة في الوقت ذاته أن المراكز الموجودة لمعالجة الإدمان والتأهيل النفسي لا تكفي للأعداد المتزايدة من المتعاطين الحاليين.

ويضيف: «اشترطت زوجتي الذهاب إلى طبيب مختص للبدء برحلة علاج أو الانفصال، لذا قصدت الطبيب فعلاً وبدأت بمواجهة أسوأ الأعراض حتى نظافة جسمي بالكامل من العلاجات المخدرة، كنت أعاني الأرق لأيام عدة أو الاكتئاب الشديد، إلا أن ما نفعتني فعلاً هو أنني لم أتناول المخدرات سوى لثلاثة أسابيع».

مكافحة المخدرات

في هذا الصدد، أكد مدير قسم العلاقات والإعلام في مديرية مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية الاتحادية، العقيد بلال صبحي، لمجلة «فيلبي»، أن «التعاون بين الوزارات لمكافحة المخدرات موجود». وأوضح صبحي، أن «النشاطات مستمرة بعمليات يومية، لإلقاء القبض على التجار والمتعاطين على المواد المخدرة حيث نجحت المديرية بالقبض خلال النصف الأول من هذا العام، على أكثر من 6800 متهم بالتجارة أو الترويج، بينهم 3800 متعاطٍ خلال هذه الفترة».

وتابع أن «التعاون مع وزارة الصحة حاضر دائماً، حيث تم افتتاح مستشفى العطاء بسعة 150 سرير والمختصة بمتعاطي المخدرات وبسريرة تامة من دون كشف هوياتهم».

وزاد صبحي، أن «الوزارة تشجع على تفعيل المادة أربعين من قانون المخدرات والتي تنص على (عدم إقامة الدعوى الجزائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للعلاج في مستشفيات متخصصة)».

حقوق الإنسان

من جانبه، قال مدير المفوضية العليا لحقوق الإنسان في النجف فرزديق إبراهيم الصكبان، لمجلة «فيلبي»، إن «المفوضية العليا لحقوق الإنسان أصدرت تقريرها الخاص بموضوع الاتجار بالمخدرات ومنها



فقدت رشدي ولم أعلم بشيء سوى وأنا في منزل صديق لي يحاول إيقاظي وزوجتي تبكي، وقتها علمت ما فعلت.

أصدقاء لي بمواجهة ضغوط العمل والحياة في مدينة البصرة عن طريق المخدرات، بداية لم أعرف لها نهاية لكنني شعرت بالراحة الوقتية، يوماً بعد يوم حتى بدأت لا أفكر بشيء سوى التعاطي». ويكمل أنس تفاصيل ما حدث له بعدها قائلاً: «فقدت رشدي ولم أعلم بشيء سوى وأنا في منزل صديق لي يحاول إيقاظي وزوجتي تبكي، وقتها علمت ما فعلت، وإلى ماذا وصلت من مرحلة حيث كشفت أشرطة الفيديو ما فعلت أمام المديرية والموظفين أيضاً، وفقدت بسببها عملي».

يحاول أنس (إسم مستعار لشباب في الـ33 من عمره) والأب لطفل وحيد، أن يستعيد حياته بعد رحلة كفاح مع المخدرات، الآفة التي هددت شبابه وحياته الزوجية خاصة بعد أن خسر عمله بسببها. يقول أنس، لمجلة «فيلبي»: «بدأت مع



فنان عراقي يهودي

يعيد «كنوز العراق» للحياة في معرض فرنسي..

اعاد فنان امريكي من اصول عراقية يهودية، من خلال لوحاته، تشكيل وصناعة قطع اثرية خسرها العراق لصالح «ارهابيي داعش»، والمتاحف الغربية، وذلك من خلال استخدام نفايات مدورة واغلفة المواد الغذائية واوراق الصحف.

فيلي



ومن خلال اعماله يكرم راكوفيتز من خلال عبوات الطعام، حياة الاشخاص الذين كانوا ضحايا الحرب، وايضا الذين فروا من وطنهم، وذكرى النازحين العراقيين والذين ماتوا، كما يتضمن العرض قطعاً دمرها تنظيم داعش في المواقع الاشورية في نينوى وفي نمرود.

ولفت التقرير الى ان الفنان الامريكي ومن اجل ان يتمكن من تحديد القطع المفقودة، فانه يعتمد على استخدام بيانات من مصادر مثل الانترنت، ومجلس الدولة العراقية، والمتحف الوطني العراقي وغيرها.



وذكر التقرير، أن القطع الاثرية الموجودة حالياً في معارض غربية، تظهر تناقضاً بين فكرة المهاجرين الذين يتم تصنيفهم على انهم "غرباء" حتى لو تم استقبالهم بشكل قانوني في دولة غربية ما، وبين فكرة المواد الاثرية التي حصلت على الفور على حق اقامة دائمة في هذه الدولة الغربية، ولا يتم منحها الحق بالعودة الى وطنها الاصلي مجدداً. ويحمل اسم المعرض اسم شارع تاريخي يعود الى العام 574 قبل الميلاد، وكان يمر عبر بوابة عشتار في بابل القديمة، وترجمته "عسى الا يسود المتكبر".

ويقول راكوفيتز، ان معرضه يشكل تظهيراً لـ"الاشباح التي تطارد المتاحف الغربية"، لكنه يقر باستحالة اصلاح الماضي.

وذكر تقرير لصحيفة "لوكسمبورغ تايمز"، نشر باللغة الانكليزية، وترجمته مجلة «فيلي»، أنه من دون رموز الحضارات فإن الذاكرة الجماعية للاجيال القادمة تضيع، وان معرض الفنان الامريكي العراقي الاصل "مايكل راكوفيتز" في مدينة ميونخ الفرنسية، يعيد تشكيل القطع الاثرية التي جرى نهبها من المتحف الوطني في بغداد او تعرضت للتدمير خلال فترة العنف التي اعقبت الغزو الامريكي في العام 2003.

ويقدم "راكوفيتز" اعماله الفنية من اللوحات بمساعدة اكثر من 30 فناناً، والتي اعاد من خلالها رسم هذه القطع الاثرية المفقودة مستخدماً مواد من النفايات، وهي تشير دهشة المشاهد الغربي من خلال الحروف العربية المستخدمة فيها.

ويقام المعرض في مركز فراك لورين للفن المعاصر في مدينة ميونخ، حيث يعرض لوحاته الكبيرة والتي تظهر مثلاً القصر الاشوري المدمر لنمرود في مدينة الموصل الحالية، وتضم اللوحة التي تشبه سجاد الحائط، منحوتات بارزة فيها عبارة عن طبقات متعددة من عبوات المواد الغذائية مثل شوربة الدجاج ماجي، وعلب مشروب التمر العراقي، وحلوى جيلي التوت والعلكة والشاي.

واعتبر التقرير ان مثل هذه الاعمال الفنية تعيد وضع الشخص الغربي في موقف شخص عراقي يتواجد داخل متحف عراقي قبل يوم من تدمير داعش له، مشيراً أيضاً إلى أن معظم القطع الاثرية التي اعيدت اليها الحياة في هذه اللوحات، هي بالاساس صارت معروضة خارج العراق، في متاحف غربية.

حاملون ذكريات الأمس ..

فيلي

أشخاص يعيدون افتتاح سوق الذهب العريقة بالموصل



كعادة الحروب حين تترك آثارها، يستذكر ثلاثة من صاغة سوق الصاغة في الموصل، أو ما تبقى منه حالياً، الحركة التجارية والمارة والازقة الضيقة التي كانت تعج بالمتبضعين وهم يمرون من هنا أو يعبرون الى شارع النجفي الملاصق لسوقهم من هناك، ويبدو ان آلام وذكريات هذا السوق اعادتهم لافتتاح محالهم مجدداً رغم الدمار الذي حل بها وعزوف الناس وأقرانهم عن ارتيادها مرة أخرى، ولكنها تبقى، بحسب هؤلاء الصاغة، رحلة تحد، لجذب الناس وإعادة زملاء المهنة للعمل.



«ركزوا في بداية الأمر عند انتهاء عمليات التحرير على اعادة الخدمات الى اسواق الموصل القديمة وقاموا بإعادة تأهيل أزقتها وتسقيفها وتوفير الماء بالتعاون مع الدوائر الأخرى»

”

أما عمر عبد الرحمن وهو شاب في الثلاثينات من عمره عاد أيضاً وفتح محل صياغته وسط مشاهد الخراب والدمار، مبيناً أن «عودته هي رسالة الى الآخرين للتكاتف والعودة من اجل اعمار السوق وفتح محالهم مرة أخرى». ويقول عمر لمجلة «فيلي»، إن «عدم وجود الزبائن هو لعدم وجود الصاغة ولو عاد العشرات منهم دفعة واحدة سيعود الناس إلى المكان، فالموصليون لديهم ذكريات كثيرة في سوق الصياغ، والشارع النجفي الملاصق لها». ويوضح عبد الرحمن ان «اسواق الموصل القديمة جميعها عادت بهذا الشكل فقد بدأت بمحل او اثنين حتى عاد المئات وعاد معهم ايضا الناس للتبضع». مصير السوق مرهونٌ بعودة أصحابها

من جهة اخرى يقول مسؤول شعبة الاعلام والعلاقات العامة في بلدية الموصل علاء الحيدري إنهم «ركزوا في بداية الأمر عند انتهاء عمليات التحرير على اعادة الخدمات الى اسواق الموصل القديمة وقاموا بإعادة تأهيل أزقتها وتسقيفها وتوفير الماء بالتعاون مع الدوائر الأخرى».

ويضيف الحيدري أن «الشوارع المحيطة بسوق الصياغ مؤهلة وأزقتها جاهزة لكن يجب أن يقوم أصحاب المحال برفع الركام والعودة الى محالهم، وبعد عودتهم ستكمل البلدية ما تحتاجه السوق من خدمات وفق صلاحياتها»، مبيناً أن «هذا أقل واجب يقومون به تجاه أحياء قلب الموصل القديمة».

وعانت هذه السوق العريقة كبقية أسواق الموصل ومناطقها من اجتياح تنظيم (داعش) في اواسط العام 2014 للمدينة التي هي العاصمة المحلية لمحافظة نينوى، وقد حل الدمار بها بسبب الحرب كما في اغلب مناطق الموصل القديمة جراء العمليات العسكرية التي استمرت لمدة ثلاث سنوات وأسفرت عن هزيمة التنظيم عسكرياً.

الوضع على حاله». وأما عن سبب عودته رغم تلك الظروف يوضح اليهان «عدت هنا لأنني لا أستطيع الاستغناء عن المكان وهي خطوة اولى في تحدي المصاعب التي تواجهنا وعسى ان تكون تحفيزية للآخرين من أجل العودة، وسأبقى حتى لو لم يكن هناك زبائن لكن اريد ان اترك أثراً في عودة هذا السوق الرئيسي والمهم لما له من هوية تاريخية». رسالة من أجل العودة



لهم ولم يعد يرغبون بالعودة» مبيناً أن «من يريد العودة منهم يشكو من إهمال السوق ومشاهد الخراب والدمار الموجودة فيها». ويشكو اليهان الحكومة المحلية قائلاً ان «احدى المنظمات الدولية أرادت إعمار المحال التجارية هنا لكن إدارة المحافظة أبلغتها بأن صاغة السوق متمكنين مادياً ويمكنهم إعمار محالهم بأنفسهم فانسحبت المنظمة وبقي

ويعود تاريخ سوق الصياغ الى بدايات القرن الماضي ويرتبط تاريخها بالشارع النجفي الملاصق لها، وكانت تختلط محال الصاغة فيه بمحال بيع الحلويات والمعجنات أيضاً ، واشتهرت هذه السوق في شمال العراق لان أمهر صاغة الذهب كانوا يتواجدون فيها، وكانت أعمالهم متميزة وتباع في مدن اخرى وحتى في بلاد الشام.

رحلة تحد يستذكر العم اليهان عبد العزيز حميد أيامه عندما دخل السوق لأول مرة في العام 1971 برفقة والده الذي كان صائغاً، ويقول في حديث لمجلة «فيلي» «انه لم يتمكن من البقاء بعيداً عن السوق وعاد متمسكاً بإرث آباءه واجداده».

ويضيف قائلاً «لم يعد الى السوق سوى ثلاثة صاغة فقط كنت انا اولهم في حين ما يزال المئات منهم متفرقين في جانبي الموصل الأيمن واليسر وقد وجدوا اماكن بديلة

دعوات لإلغاء مكافأة الجاني في جرائم الاغتصاب

في امر يدعو الى الغرابة بحسب المراقبين وناشطي حقوق الانسان، تجري محاولات للإصرار على قانون قديم وتطبيقه بما يتنافى مع حقوق الانسان بحسب قولهم؛ ويتعلق الامر بنص مادة في قانون العقوبات العراقي شرعت منذ سنة ١٩٦٩ برقم ٣٩٨، تعفي المدعي عليه في قضايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي إن تزوج الضحية، في كافة مراحل الدعوى.

”

في الحقيقة هو حماية للمغتصب من الفضيحة، ولا يؤخذ بنظر الاعتبار الحالة النفسية والجسدية للمرأة، ضاربين بكرامتها وإنسانيتها وحاملي مستقبلها للجحيم

“

الرأي العام عبر توحد المنظمات الحقوقية بحملات لإلغاء أو تعديل المادة 398، إلا أن أبرز الصعوبات تكمن في رفض «بعض الأحزاب الدينية» ومن أي فرد يتمتع بصفة معنوية مؤثرة ينتمي «لأيديولوجية عنصرية وعشائرية»، بحسب قوله.

ويقول حقوقيون أن أولوية إلغاء أو تعديل المادة 398 من قانون العقوبات العراقي يفترض أن تكون من نصيب «لجنة المرأة النيابية»، وأن تتسلم اللجنة مسؤولياتها لتعديل المادة 398 عبر المطالبة بتشديد العقوبة على المغتصب وعدم تخفيفها، وإعداد ورقة تخص التعديل بالتعاون مع المنظمات الحقوقية والنسوية، ثم تقديمها إلى رئاسة البرلمان؛ ليأخذ دوره التشريعي ويتخذ الخطوات الدستورية والقانونية التي تُنصف المرأة، على حد قولهم.

وتقول ناشطة نسوية أن «عقوبة الاغتصاب يجب أن تصل عقوبتها الى المؤبد أو الإعدام، كون هذه الجريمة بشعة وتدمر حياة فتاة وحياة أسرة بكاملها، فالمادة الحالية بصراحة تشجع على ارتكاب هكذا جرائم بشعة»، موضحة «سوف نعمل في المدة المقبلة على تعديل هذه الفقرة من قانون العقوبات، وسيكون لنا حراك بهذا الشأن عن طريق بعض اللجان البرلمانية من خلال منظمات المجتمع المدني الحقوقية، لاسيما أن هناك تأييداً برلمانياً لتعديل هذه المادة من قبل بعض النواب»، بحسب قولها.

ومتابعة قوانين بعض الدول بشأن عقوبة الاغتصاب فان القانون في المغرب يطبق على المغتصب عقوبة السجن من 5 إلى 10 سنوات، وفي حالات معينة تصل العقوبة إلى 30 سنة، وفي عام 2016 ألغيت المادة (475) التي تنص على إيقاف ملاحقة الجاني إذا تزوج ضحيته.

في مصر تتراوح العقوبة بين 5 سنوات حبس والمؤبد، وقد تصل للإعدام، في الماضي كانت المادة (291) من قانون العقوبات تتيح للجاني الإفلات من العقوبة إذا تزوج ضحيته، لكن مصر ألغت هذه المادة عام 1999.

وتصل عقوبة الاغتصاب إلى الإعدام في الاردن، والغت الدولة بضغط حقوقى وشعبى المادة (308) من قانون العقوبات الأردني التي كانت تعفي المغتصب من العقوبة إذا تزوج من ضحيته.

وفي باكستان نفذ حكم الإعدام على رجلين بعد إدانتهمما بارتكاب فعل الاغتصاب في حادثة أثارت غضباً لدى الرأي العام وطالب رئيس الوزراء الباكستاني في حينه عمران خان، بتطبيق عقوبة الإعدام علناً، أو ال «إخفاء الكيمياء» لمرتكبي جرائم الاغتصاب، ردّاً على سؤال بشأن اغتصاب امرأة على طريق سريع ما أثار ضجة في البلد.

المغتصب هو الحل الأنسب، بحسب تعبيره، مشيراً أن المشرع العراقي اقترح هذه المادة أخذاً بعين الاعتبار ظروف الضحية، بحسب وصفه، وقال أن هذا القانون متواجد في عدد من البلدان الأخرى أيضاً، مدعياً القول أن الدول التي عدلت هذا القانون، فشلت بتطبيقه واقعياً، لأن المجتمع لم يتقبل الضحية، بحسب قوله.

إلا أن هذا الكلام لم يرق لكثيرين، فقد ضجت وسائل التواصل الاجتماعي بتعليقات منددة بكلام المحامي، وعد كثيرون أن حال البلد والقوانين صعب جداً، إذا كان «حقوقى بارز» يناصر تلك المادة، وفق تعبيرهم، فيما لفت آخرون إلى أن هذه المادة، تتجاهل شعور الضحية بكرامتها التي انتهكت، بل تدعو لتكريم المغتصب وإفلاته من العقاب.

أمام هذا الجدل، عاد المحامي مجدداً للتوضيح، وعد أن كلامه لم يفهم بسياق صحيح، مبيناً، أن زواج المجني عليها من الجاني لا يجري إلا عبر موافقتها لا بالإكراه، وفي حال رفضت تأخذ الإجراءات القانونية مجراها؛ عاداً أن المشرع العراقي لم يعف الجاني من العقاب وإنما اعتبر فعله عذراً مخففاً له في حال زواجه من المجنى عليها، وتابع أن فرض العقوبة لا يعوز المجني عليها عما أصابها؛ وبرغم التوضيح وإعادة التوضيح، لم يسلم من غضب كثير من الشباب والشبان العراقيين على مواقع التواصل.

ويرى المعارضون لتلك المادة أن زواج المغتصب للمغتصبة مكافأة يحفز عليها القانون، لاسيما أن هذا البند يسقط العقاب عن المغتصب حال زواجه من الضحية، وفق تعبيرهم. وقال قاض، اليوم بالإمكان لفت نظر

اعمال العنف، ويتساءل بعض من استطلعت آراؤهم كيف يقبل ان يزوج الاهل ابنتهم لمجرم، ويتطرف احدهم بالقول اذا حدث مثل ذلك الامر لدينا لقمتم على الفور بقتل المغتصب، ويقول نشطاء ان تلك المادة تعد تضييعاً لحق الضحية وإفلات المغتصب المتورط من العقاب.

ورأى قانونيون انه «وبحسب المادة 398 من قانون العقوبات العراقي، فإن الضحية لو تعرضت لاغتصاب جماعي، يمكن رفع العقوبة عن جميع المشتكين في الجريمة، إن تزوج أحدهم من الضحية»، مردفين ان هذه معضلة أخرى خطيرة تُسهل عملية تدمير العدالة الاجتماعية، فتختلط أوراق جريمة الاغتصاب بين المتورطين وتُهمل القضية بشكل يخترق حقوق الإنسان في العراق، بحسب قولهم. وينتقد آخرون «تبرير المشرع العراقي، الذي يعد القانون المُقدم بمثابة حفاظ لشرف الضحية وحمايتها من الفضيحة، بينما في الحقيقة هو حماية للمغتصب من الفضيحة، ولا يؤخذ بنظر الاعتبار الحالة النفسية والجسدية للمرأة، ضاربين بكرامتها وإنسانيتها وحاملي مستقبلها للجحيم»، على حد وصفهم.

المدافعون عن القانون وقد انشغلت الأوساط العراقية بمداخلة تلفزيونية لمدير وحدة «حقوق الإنسان» في نقابة المحامين، الذي دافع عن المادة، بقوله انه من دعاة النظرة الإيجابية بشأنها، اذ طالب بدراسة الحالة أولاً وتشخيصها، ثم معرفة ما سيكون عليه وضع المغتصبة فيما بعد، وما إذا كانت تستطيع فعلاً الزواج من شخص آخر، ومدى قدرتها على الاندماج بالمجتمع والتعايش بصورة طبيعية كبقية البنات في المجتمع بعد ما تعرضت له، بحسب تعبيره، وبرأيه فان زواج الضحية من

وفيما تطالب جهات كثيرة بإلغاء تلك المادة لتنافيها مع كرامة المرأة وحقوق الانسان، على حد وصفهم، يحاول البعض تسويقها بدعاوى انها تعمل على «اجتناب سفك الدماء وللحفاظ على سمعة وشرف العائلة والعشيرة»، في وقت ترى ناشطات حقوقيات التبرير بحد ذاته يُشير إلى ضعف وعجز القانون أمام العشيرة. وفي وقت سابق، أشارت «لجنة حقوق الإنسان» التابعة لـ«الأمم المتحدة» إلى أن الأحكام التشريعية في القانون الجنائي العراقي تنص على عقوبات مخففة لما تسمى «جرائم الشرف»، وهذا ينذر بأزمات اجتماعية خطيرة، إذا لم يتم إيجاد تعديلات عاجلة فيها، بحسب قولها؛ ويحذر المراقبون وبعض استطلاعات الرأي في الشارع العراقي من ان الاصرار على تطبيق تلك المادة يؤدي بالعكس الى تزايد



من جانبه، روى صحفي للمرصد العراقي لحقوق الإنسان، في تسجيل صوتي أرسله إلى المرصد، أن «مديراً في مؤسسة يعمل بها، تحرش بإحدى الزميلات داخل المقر، فبادرت هي إلى ضربه ثم طردت من العمل بعدما اتهمها كذباً بسرقة أموال من حقائب زميلاتها».

جنس في الجامعات

وفي جامعة بغداد، تعرضت الطالبة (ز.خ) لتحرش جنسي داخل غرفة أحد الأساتذة، روى قصتها زميلاً لها: «دخلت لغرفته من أجل سؤاله عن شأن دراسي فلمس صدرها بيده ما دعاها إلى التقدم بشكوى لرئاسة الجامعة التي أوقفته عن التدريس عاماً كاملاً».

وأضاف زميلها الذي يدرس للحصول على درجة الماجستير، وطلب عدم ذكر اسمه تجنباً للمضايقات الإدارية، أن «أستاذاً في الكلية ذاتها اتصل بزميلة أخرى في وقت

الثانية على الدفعة الدراسية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير».

ومع ذلك، كان هذا «العقاب» أقل حدة مما وقع على زميلة لها «تحرش بها أستاذ أيضاً ولم تستجب له فرسبها في مادته».

أما حالة التحرش الثانية التي تعرضت لها المتحدثة، فكانت بعد تقدمها بطلب للعمل مراسلة في قناة فضائية: «تحرش بي رئيس المراسلين فاضطرت للانسحاب رغم كفاءتي».

أبطالها متنفذون والضحية أنثى..

شهادات مرعبة عن التحرش الجنسي في العراق

أفاد المرصد العراقي لحقوق الإنسان بأن حالات التحرش الجنسي واللفظي آخذة في التزايد في كثير من المنشآت الحكومية والخاصة بما في ذلك المنازل في العراق، وذلك وفق شهادات لضحايا وشهود عيان.

فيلي

واستمع المرصد للشهادات الشخصية وأجرى مقابلات عديدة، تحدثت خلالها نساء ورجال وعناصر أمن وصحفيون ومدرسون، تفاصيل حوادث تحرش وقعت في مستشفيات وجامعات ومدارس ودوائر حكومية وأخرى خاصة وكذلك في وسائل إعلام. وطلب المتحدثون جميعهم عدم ذكر أسمائهم أو كشف معلومات تقود إلى التعرف عليهم أو على «مرتكبي» حالات التحرش الوارد ذكرها في هذا التقرير خشية «الوصمة المجتمعية» والملاحقات العشوائية.

علاج مقابل جنس

أبلغت فتاة المرصد، أنها كانت ترافق والدتها المصابة بمرض السرطان خلال علاجها في مستشفى (الأمل) في بغداد عندما (ساومها) جنسياً أحد الموظفين هناك مقابل صرف العلاج لوالدتها.

وأضافت: «كان علاج والدي يتوقف على توقيع منه، فكرت بكيفية حل المشكلة ولم أبلغ أي لثلاث تزيد متاعبه، وخشيت تضرر والدي في حال تقدمت بشكوى رسمية، فالمسؤولون لا يقفون مع مواطن لذلك سكت»، وبعد يوم واحد على الحادثة، توفيت والدتها.

وأشارت الفتاة أيضاً إلى «تعرضها لحالتي تحرش أخرى، الأولى من قبل أستاذ جامعي قلل من درجتها العلمية في مادته، لأنها رفضت تحرشه بها رغم أنها في المرتبة





فعلاً»، وفقاً لشهادة العريف.

تحرش الأقارب

في المطاعم والأسواق والحدايق العامة والشوارع وسيارات الأجرة والنقل العام، وحتى في بعض الأماكن ذات الطابع الديني، قال أشخاص من كلا الجنسين وبأعمار مختلفة للمرصد العراقي لحقوق الإنسان، إنهم «تعرضوا لحالات تحرش جنسي ولفظي من قبل عمال ومازة وسائقين بينهم كبار في السن، رغم أن بعض الضحايا لم يكونوا بمفردهم لحظة التحرش وكانت ملابسهم فضفاضة».

ولا يعني وجود العديد من الفتيات والشابات والسيدات المتزوجات في منازلهن أنهن بمأمن من التحرش، إذ يتعرضن له من قبل آبائهن أو إخوانهن أو أقاربهن ويصل الأمر حد الاغتصاب وممارسة الجنس معهن تحت التهديد وبالقوة.

وتُجمع الشهادات والإفادات التي استمع إليها المرصد العراقي لحقوق الإنسان، على تفضيل غالبية ضحايا التحرش الصمت تجنباً ل«المتاعب والسمعة السيئة والوصمة المجتمعية، وكذلك عدم الثقة بالحاكم ومراكز الشرطة وصعوبة إثبات الحالات أمامها وما يتضمنه هذا الأمر من إحراج أخلاقي يمتد ليشمل عائلة الضحية في مجتمع محافظ تغلب عليه المفاهيم الذكورية والأعراف العشائرية الصارمة في قضايا الشرف». وتنص المادة 396 من قانون العقوبات العراقي بالسجن 7 سنوات لمن يبدن بالتحرش بالقوة أو التهديد أو الحيلة، وتشدد العقوبة إلى 10 سنوات في حال كان المجني عليها/ عليه دون سن الـ18، بينما تنص المادة 402 من القانون ذاته على معاقبة «المتحرش بالطلب» بالسجن 3 أشهر أو الغرامة على أن تضاعف العقوبة إلى السجن 6 شهر في حال تكرار الفعل، وهو ما يراه خبراء غير كافٍ للردع المطلوب.

قانون رادع

ورأى الخبير القانوني علي التميمي، في حديث مع المرصد الحقوقي، أن «هناك حاجة ماسة لتشريع قانون جديد، يجمع المواد القانونية المبعثرة، لردع التحرش الذي بات ظاهرة شائعة في العراق بما ينطوي عليه من آثار نفسية واجتماعية. التطور التكنولوجي وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي تفاقم حالات التحرش».

وحث المرصد، السلطات العليا في العراق، على «تشديد المتابعة وتفعيل الإجراءات القانونية بحق المتحرشين وتخصيص أقسام مدربة على التعامل مع قضايا التحرش تضمن عدم إفلات الجناة من العقاب أولاً، وحفظ سرية هوية الضحية التي تبلغ عملاً تتعرض له ثانياً».

ودعا المرصد البرلمان ومجلس القضاء الأعلى إلى «التعاون لإيجاد تشريعات وقوانين أكثر صرامة لردع المتحرشين وعدم السماح بإفلاتهم من العقاب لمجرد حصول (الصلح العشائري) خاصة إذا كانوا موظفين حكوميين».

وختم المرصد العراقي لحقوق الإنسان، تقريره بالقول: إن «هذه القضايا تؤثر بشدة على نفسية الضحايا وتؤثر على مستقبلهم بما في ذلك الدراسة والعمل وصولاً إلى الهجرة والانتحار».

وأضافت مصطفى، أن «تلك الوصمة مرتبطة بنظرة دونية للمرأة تغذيها ثقافة ذكورية متسيدة تلقي باللوم على الضحية مما يضعف من ثقتها بنفسها ويفقدها الإحساس بالأمان حيث تخشى أن تواجه بالنبذ أو التفرغ والعقاب. كل ذلك يستدعي تشريع قوانين قوية مصحوبة بحملات توعوية وتثقيفية لتغيير المفاهيم الراسخة وتعزيز من روح التضامن مع المرأة العراقية».

مساومة عناصر الشرطة

في الإطار ذاته، يروي عريف الشرطة (ع.م) حادثة مساومة متسولة عربية ضبطتها دوريته في إحدى شوارع بغداد، دون أوراق رسمية ولا تصريح إقامة، فطلب منها ممارسة الجنس مقابل تركها تذهب، وهو ما حصل

العراقي لحقوق الإنسان، وكذلك المقابلات التي أجراها، بأن المدارس تشهد حالات تحرش أيضاً، وتشمل الطالبات والمعلمات والمدرسات على حد سواء.

في بغداد، قال مدرس للمرصد العراقي لحقوق الإنسان إن «مدير المدرسة التي أعمل فيها طلب من زميلة لنا إقامة علاقة جنسية لكنها رفضت فضايقها كثيراً حتى انتقلت إلى مدرسة أخرى، وهو معروف بين الطلبة بلقب (الأستاذ جنسي) لأنه كان يطلب منهم إرسال مقاطع إباحية لهاتفه».

واستمع المرصد، لتسجيل صوتي يوثق «طلب مدرس في محافظة الديوانية من إحدى الطالبات إقامة علاقة جنسية أيضاً، وقد تشكلت لجنة تحقيقية بشأن الحادثة التي أوصلها صحفي مع الدليل، إلى مكتب وزير التربية».

وأفاد طالب في مدرسة مسائية في بغداد بأن زملاء له، وهم أكبر سناً من طلبة المدارس الصباحية «لا يتوقفون عن التحرش بمحاضرة مجانية تدرّسنا دون أي محاسبة أو اهتمام حتى من قبل إدارة المدرسة».

في المقابل، قالت بلسم مصطفى «باحثة في جامعة وأروك في إنجلترا» وناشطة نسوية خلال مقابلة مع المرصد العراقي، إن «دراسات علم النفس الاجتماعي تشير إلى وجود وصمة إجتماعية شديدة تحيط بالتحرش بمختلف أشكاله عالمياً مما يدفع الفتيات والنساء إلى الصمت وعدم البوح عن تجاربهن أو الإبلاغ عن أي حالة تحرش يتعرضن لها».

متأخر من الليل وطلب منها أن تريه صدرها عارياً وأماكن حساسة أخرى من جسدها وتحجج لاحقاً بأنه يتعاطى دواءً يؤثر على عقله».

هذه الحالة «لم تصل إلى عمادة الكلية أو رئاسة الجامعة، لأنها أولاً شيء غير مستغرب وشبه طبيعي ويعرفه الجميع ولا يجلب للطالبات سوى المتاعب والسمعة السيئة رغم كونهن ضحايا، لذلك فإن الغالبية منهن يفضلن السكوت ونادراً ما تتجرأ إحداهن على تقديم شكوى رسمية وهن لا يتحدثن أصلاً إلا لمن يثقن به من زملائهن ويطلبن المساعدة والنصيحة أحياناً»، وفقاً لشهادة طالب الدراسات العليا الذي شهد إحدى عمليات التحرش. وتفيد الشهادات التي استمع لها المرصد

عنها الشرطة بين الحين والآخر ببيع الأطفال لمتسولين أو استتجارهم من أجل استدرار عاطفة الشارع بهم بنصه في قانون الاتجار بالبشر 28 لسنة 2018 والذي، عاقب بالحبس وصولاً إلى الأعدام والغرامات من 5 إلى 10 مليون دينار على الاتجار بالبشر، ان امكن احتساب الأطفال أدوات صغيرة غير قابلة لاتخاذ القرار.

للمخدرات او بتجارة الجنس وبيع الاعضاء والاتجار البشر .
قانونا

بدوره يقول الخبير القانوني علي التميمي إن "هناك قوانين خاصة بالتسول تحتاج الى تعديلات قبيل تطبيقها ومنها قانون رعاية الأحداث العراقي 76 الذي صدر عام 1983 وهو يحتاج إلى تعديل لمعالجة مشكلة الطفولة التي تحتضر في العراق".
ويضيف التميمي لمجلة «فيلي» "عن المعالجة القانونية لظاهرة التسول ووضح "ان قانون العقوبات العراقي عالج في المواد (390 و391 و392) منه بالحبس البسيط والغرامات او الإيداع في دور الدولة في حالة التكرار لكن عند التمعن في نص المواد أعلاه تجدها تجيز التسول لمن لا عمل له وهكذا يفهم النص".
ويتابع التميمي أن "القانون عالج أيضاً مسألة مهمة وهي القضايا التي تكشف

مخاوف من تطورها..

"لخاطر موتاك" المهاجرة الى النجف

رحلة صيفية مربحة وإجازة شتوية سعيدة

تقصد الشابة سمرة محمد (23) عاماً، النجف كل صيف قادمة من محافظة المثنى هي وأخيها الصغير الذي تستخدمه معها في طرق أبواب الناس أو قصد قارة الطريق واقتراشها طلباً للمعونة من المارة، وفيما تعلن وزارة الداخلية عدم وجود إحصائية لعدد المتسولين في العراق، «تتبرأ»، النجف من «انتماء» المتسولين داخل مركز المدينة، فيما يشير خبراء القانون الى ضرورة إيجاد تعديلات على القانون الخاص بالتسول ورعاية الطفولة..

فيلي



تسول في الصيف راحة في الشتاء..
وتقول سمرة لمجلة «فيلي»، عن رحلتها الصيفية من المثنى الى النجف بالقول "تعاني عائلتي من شظف العيش لذا قصدت محافظة النجف الاشراف للتسول، اعلم انها ليست مهنة صحيحة ولكنها تدر علي الربح الوفير مما يجعلني اعمل في الصيف واركن الى الجلوس في المنزل في الشتاء".
وعن أبرز ما تتعرض له خلال وقت "التسول" تقول سمرة ان "هناك من يعطيني المال دون ان يلقي علي نظرة حتى، وهناك من يطلب أموراً أخرى، جنسية وغيرها، من أجل منحي المال، وشيئاً فشيئاً تعلمت فن الرد عليهم إلا ان المحاولات لا تهدأ ابداً".
النجف تحذر : تسول اليوم مخدرات وبيع أعضاء بشرية غداً
ويؤكد المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء خالد المحنا لمجلة «فيلي» انه "لا توجد إحصائيات بخصوص اعداد المتسولين في العراق ونسبها في المحافظات".
من جهتها تقول مدير شؤون المرأة و الطفل في محافظة النجف حنان راضي لمجلة «فيلي» ان "90% من المتسولين في المحافظة هم من محافظات أخرى أو من اقصية ونواحي بعيدة عن مركز المدينة، وأغلبهم ما يصل الى 95% تابعين لعصابات منظمة، وأغلبهم أيضاً مسيرين وفق خطط تنظمها ادارة فرق التسول هذه".
وأوضحت راضي أن "الملفات ترتبط ببعضها البعض فيما يخص موضوع التسول حيث تشكل العشوائيات في النجف مصدراً لعمالة الأطفال والتسول أيضاً، بسبب ضيق الحال، الأمر الذي قد يتطور فيما بعد للترويج

شروط الزيجة الثانية تولد امتعاضاً لرجال في إقليم كوردستان.. والنساء: أهلاً وسهلاً

عقوبات وشروط وضعها تعديل قانون الأحوال الشخصية في إقليم كوردستان على الرجال الذين يرغبون الزواج من زوجة ثانية مع إعطاء الحق للزوجة الأولى طلب التفريق دون منح القاضي حق إيقاف التنفيذ، وفيما تسبب التعديل بـ"امتعاض" رجالي واسع وعدّوا الزواج الثاني فرصة لمنع ظواهر "الخيانة"، أبدت ناشطات نسويات تأييدهن للقانون المعدل.

ماهي الشروط والعقوبات؟

ويقول المستشار القانوني عدنان رحمن لمجلة «فيلي» إن «المشرع الكوردستاني قد حدد وعيّن مجموعة من الشروط حتى يعطي للزوج من الزواج بامرأة ثانية ومن تلك الشروط يجب أن يتوافر فيه الشروط الآتية، الشرط الأول موافقة الزوجة الأولى، الشرط الثاني ان تكون الزوجة مصابة بمرض يمنعها القيام بواجباتها كالزوجة العقيمة، والشرط الثالث ان يكون للزوج مقدرة مالية كافية لإعالة الزوجتين، والشرط الرابع تقديم تعهد خطي أمام المحكمة بأنه سيقوم بتحقيق العدل لزوجاته، اذا كان هناك زواج خارج المحكمة فإن ذلك يعتبر جريمة».

وأضاف رحمن أن «المشرع الكوردستاني وضع عقوبتين والذي ينص بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة واحدة وبغرامة مالية قدرها عشرة ملايين دينار».

هل الوضع الراهن مع تعدد الزوجات؟

فيما تجد المحامية هاجر محمد في حديث لمجلة «فيلي» إن «في بعض الأحيان وجود الزوجة الثانية قد يؤثر بشكل سلبي على تفكيك الأسرة، بحسب نظري، اذا ما غضينا النظر عن الناحية الشرعية الذي ينص على مثنى وثلاث ورباع، بتصوري الشخصي في الوضع الراهن في العراق لا يمكن الاعتماد على هذه الأمور في تعدد الزوجات».

امتعاض لدى الرجال

وسبب القانون «امتعاضاً» بين الرجال في السليمانية، مطالبين بتعديله، و«الذي ينحاز مع المرأة ضد الرجل ويدخل ضمن الحريات الشخصية» بحسب تعبير عباس محي الدين المعلم المتقاعد الذي يقول لمجلة «فيلي» إن «النساء في كوردستان حصلن على



الزنى لهذا كنا نتطلع لدعم المشرع للرجال في الحد من هذه الظواهر من خلال دعم عملية الزواج لا أن يقيدوا بشروط تعجيزية».

أما اتحاد رجال كوردستان فقد رفض القانون، مطالباً بتعديله، وفق بيان صحفي ورد لمجلة «فيلي».

وأضاف الاتحاد أن «الاتحاد يسجل سنوياً من 35 إلى 50 حالة شكوى من قبل

الرجال بسبب هذا القانون الذي يمنع الزوج من الزواج بالثانية إلا بموافقة الأولى»، مطالباً بـ«تعديل القانون، ووجوب أن يكون القانون منصفاً في حقوق الرجل الزوجية»، حسب تعبيرهم.

ترحيب نسوي

في المقابل رحبت ناشطات نسوية في السليمانية بهذا القرار حيث تقول ليلي طه وهي ناشطة نسوية في السليمانية لمجلة «فيلي» «أنا مع القانون الذي أقر في إقليم كوردستان، وهي دلالة على وجود قوانين تحمي المرأة وحقوقها في المجتمع، وأن تكون حرة في قراراتها، أسوة بالرجال وفي قراراتهم، ويجب أن تسأل الزوجة الأولى بالموافقة أو من عدمها».

«اسئلة الرياضيات»، من اجل تدمير العملية التربوية، بحسب بيان لها حذرت فيه، ان من قام بهذا الفعل سيحاسب، مشيرة التوصل الى خيوط بعض المتورطين الذين تعمدوا تسريب الاسئلة لغايات رخيصة ودينية، بحسب تعبيرها. وازافت الوزارة أنها «ستقوم

في اوائل شهر حزيران 2022 اثرت ضجة كبيرة بشأن تسريب الاسئلة الامتحانية في العراق، وأعلنت وزارة التربية الاتحادية تأجيل امتحانات الصف الثالث المتوسط إلى وقت آخر بعد تسرب أسئلة مادة الرياضيات، ووفقا لبعض المعلومات فإن التسرب تجاوز ذلك أيضا ليصل إلى الأسئلة الاحتياطية التي كانت معدة لتوزيعها على الطلبة في حال تسربت الأسئلة الأصلية، على وفق تلك المعلومات. من جهته، وجه رئيس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق بشأن تسريب الاسئلة، وتوعد بمعاقبة كل شخص أو جهة يتورط في تسريب الأسئلة؛ وفي وقت لاحق قالت وزارة التربية، انها توصلت الى بعض الخيوط للمتورطين في تسريب

تسرب اسئلة الامتحانات والمخاوف من تدهور العملية التعليمية



تسريب الاسئلة الامتحانية، ظاهرة تتكرر في العراق في كل موسم دراسي، ما يؤدي الى مخاطر ومشكلات كبيرة تطال مجمل العملية التربوية، وتؤدي الى التأثير في مستوى الدارسين والمتخرجين وتستدعي معالجات حاسمة بحسب المتخصصين والمراقبين.

طلاب الصف الممتحنين، بحسب قولهم، وقال مدون آخر، اذكر انه في السادس الابتدائي، الاسئلة كانت تأتي الى خانقين بسيارة مصفحة و تحفظ في دائرة البريد ليلا قبيل الامتحان، ومدير المركز كان يرينا الظرف بختم احمر ومرة طلب مني وانا كنت طالبا ان افتح الختم و اوقع بان الظرف فتح يوم الامتحان، على حد قوله.

وعن تسريب الاسئلة في هذا العام كشفت نائبة عضو في لجنة التربية النيابية في تصريح لوكالة شفق نيوز، ان «وزارة التربية سلمت الاسئلة الامتحانية إلى مديريات التربية قبل أسبوع من موعد إجراء الإمتحانات، في حين أنه يجب إرسالها في يوم الامتحان الى المراكز الامتحانية»، بحسب قولها.

وفيما يعلن عن القبض على افراد بسبب تورطهم في تسريب الاسئلة بحسب الجهات الامنية، فان مدونون ونواب طالبوا بحاسبة جميع المتورطين بذلك، ودعا نائب الى اقالة وزير التربية نفسه ومعاقبة مسؤولين آخرين، لاسيما مع الاعلان عن ان فريق التحقيق المؤلف من هيئة النزاهة الاتحادية للتحري والتقصي عن تسريب الاسئلة توصل إلى أن «المعلومات الأولية تشير إلى أن الجهة التي تم من خلالها تسريب الاسئلة هي اللجنة المختصة بحفظ وتوزيع الاسئلة في مديرية تربية الرصافة الثانية»، بحسب التصريحات لوسائل الاعلام.

ويقول نائب في البرلمان الاتحادي «يظهر أن ظاهرة تسريب الاسئلة لا تنتهي في وزارة التربية، من المسؤول ومن هو ذلك الفاسد المفسد، الذي قام بتسريب الاسئلة، وهل ستمر هذه المصيبة كسابقتها من دون عقاب، وراذع يؤدب المتلاعبين بهذه الوزارة وسمعة البلد، ووفق القانون»، بحسب تعبيره.

النائب رأى أن «وزارة التربية تحتاج إلى إعادة تأهيل وهيكلية لأنها تسير بلا تخطيط وبلا رؤية، وتسبب ذلك بانحدار كبير لأداء هذه الوزارة التي تربي أجيالاً ستكون في المستقبل القريب بموقع المسؤولية بقيادة المجتمع»، على حد وصفه.

لعملية ادارة الامتحانات بحسب قولهم، وظلت المشكلات المتعلقة بمجمل العملية التعليمية في البلاد على حالها وبضمن ذلك الحاجة الى آلاف المدارس الابتدائية والثانوية، بعدما دفع النقص الحاصل في عدد المدارس إدارات التربية إلى دمج أكثر من مدرستين أو ثلاث في بناية واحدة، فضلا عن الأرقام المرتفعة في أعداد الطلبة في الصف الواحد، بحسب المتابعين والمتخصصين.

وعلى صعيد مواقع التواصل الاجتماعي اثارَت العملية الجديدة لتسريب الاسئلة الوزارية، انتقادات كثيرة، فيما اشار مدونون الى ان الاسئلة في الماضي كانت تطبع بنسختين و توضع في «ظروف» ممهورة بالشمع الاحمر و تخزن قبل يوم في خزنة مدير التربية، في كل خزنة ثلاثة اقفال تفتح بوقت واحد من المحافظ ومديري التربية و الشرطة، وعند الساعة السادسة صباحا يجري تسليمها لمدرء المدارس الذين يتجمعون امام التربية وتفتح في المدرسة بشهود وبتوقيع من احد



وزارة التربية العراقية

«تسريب» أسئلتها، واضطرت وزارة التربية حينها، الى فتح تحقيق بشأن ذلك وأصدرت قراراً بإلغاء امتحان مادة التربية الإسلامية للصف السادس الإعدادي، وتحديد وقت آخر لامتحان، وكان هناك حديث ايضا عن التسريب في المواد الاخرى، الا ان الجهات المعنية نفت في ذلك الوقت حدوث التسريب في مواد اخرى.

وقرر مجلس الوزراء في حينه «مراجعة آليات امتحانات الوزارة، بالاستفادة من التقنيات الحديثة، بما يضمن رصانة المستوى العلمي والالتزام بالسياسات القانونية فيما يتعلق بالحفاظ على الاختصاصات الاتحادية، بجوانب المناهج والتقويم والامتحانات والإشراف التربوي، وعدم تدخل أي جهة في ذلك»، بحسب بيان للمجلس، غير ان المراقبين يقولون انه منذ ذلك العام لم يجر أي تطوير

بعرض الفاعل امام القضاء لينال جزاءه العادل بأشد العقوبات التي يستحقها جراء فعله الآثم» بحسب تعبيرها، بعد ذلك أصدر جهاز الأمن الوطني، بينا افاد فيه أن «قوة من جهاز الأمن الوطني ألقَت القبض على شخصين قاما بتسريب الاسئلة الوزارية للصف الثالث المتوسط، عقب استحصال الموافقات القضائية ومداهمة دارهما في العاصمة بغداد»، البيان ذكر أنه قد «دونت أقوالهما أصولياً لتتم إحالتهما إلى الجهات القانونية المختصة لاتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهما».

ويلفت المتابعون الى ان بعض مجموعات الطلاب تداولت في مواقع التواصل الاجتماعي، نسخة من أسئلة مادة امتحان الرياضيات، قبل مواعده بساعات، كما كانت تداولت قبل يومين أسئلة اللغة الإنكليزية، قبل أن يبدأ الامتحان بعدة ساعات، وفيما يقول الطلاب أنها كانت نسخة مطابقة للأسئلة الحقيقية، فان الوزارة نفت ذلك.

وفي الحقيقة وبحسب ما يقول المراقبون ويؤكد ذلك عضو في نقابة المعلمين العراقيين، فان تسريب أسئلة الامتحانات تكرر في السنوات الماضية؛ وبحسب رأي عضو النقابة فان «الفساد المستشري في وزارة التربية، هو سبب رئيس وراء ذلك»، على حد وصفه، مشدداً على «ضرورة إجراء تحقيق موسع في الملف للوقوف على التفاصيل ومحاسبة كل من يقف وراء ذلك، إذ لا يمكن التلاعب بمستقبل الأجيال»، بحسب تعبيره.

يشار الى انه في حزيران من عام 2018 جرى إلغاء امتحانات مادة التربية الإسلامية للدراسة الاعدادية، وحدد موعد جديد لها، على خلفية

“

«حمينا غابات حوض الكونغو الممتدة على مساحة 355 مليون هكتار، والتي تمتص ملايين الاطنان من الكربون سنويا».





المكتبات العامة في العصر الرقمي..

اساليب مبتكرة وخدمات ثقافية تختزل الزمن

ادت المكتبات العامة في الماضي القريب دورا كبيرا في تنشئة اجيال من المثقفين ومن القراء ورفعت مستوى الوعي الفكري لدى كثير من الناس؛ وفي السنوات الماضية أصبح للتكنولوجيا الرقمية وانتشار الكتاب الالكتروني تأثيرا كبيرا أسهم في تغيير طبيعة تلك المكتبات واساليب عملها المفترضة.

فيلس

ويمكن القول، ان العالم استغل الموضوع ايجابا وانشأ مكتبات جديدة بخدمات متنوعة متكاملة فيما يتأخر الشرق ومنه العراق كالعادة عن اللحاق بركب التطور و الانتفاع الايجابي من التطور في التكنولوجيا الرقمية المعاصرة، ويعرب كثيرون عن الامل بالا يسبقنا الآخرون كثيرا كما كان دأبهم دائما، وان ننتهز الفرصة التي توفرها الوسائل البديلة لنتمكن من جسر الهوة التي تحدثها التكنولوجيا والفضاءات الافتراضية بخلق اجواء تعوض عن انحسار المكتبات العامة التقليدية في العراق. ويلفت المتخصصون الى تزايد دخول الاصطناعي عالم المكتبات، ما ساعد على تسهيل عمل أمناء المكتبات، ووفر وقتهم وجهدهم، وساعد الباحثين والقراء في تحقيق غاياتهم من المكتبات، على حد وصفهم، ملمحين الى ان تواجد أعداد هائلة من الكتب والأوراق البحثية والمستندات في المكتبات العامة والأكاديمية التقليدية، يجعل من الصعب على القراء والباحثين إيجاد المراجع والمعلومات التي يبحثون عنها، مشيرين الى ان ذلك أدى إلى ضرورة أتمتة عمل المكتبات، فأدى الذكاء الاصطناعي دوراً كبيراً في

هذا التحول.

ويقول المتخصصون بالمكتبات ان الذكاء الاصطناعي يطبق فيها لإنجاز عديد المهام التي كان يصعب أداؤها من دونه، أو أنها كانت بحاجة الى وقت طويل لتنجز، ومن هذه المهام الفهرسة والتصنيف، اذ أصبح بالإمكان تجاوز تلك المشكلة بوجود أدوات الفهرسة القائمة على الذكاء الاصطناعي، فهي تعالج المستندات بدقة وسرعة، وتحدد المفاهيم وتعيّن الكلمات الرئيسية المقابلة لها، وتوفر مواد أكثر تحديداً ودقة

للقراء، بحسب قولهم، مضيفين ان ذلك يساعد القارئ على اكتشاف أدبيات جديدة فضلا عن التنقل عبر تخصصات متنوعة، وهو أمر غير متاح بواسطة الفهرسة اليدوية، كما تسهم في تخفيف العبء عن أمناء المكتبات، بحسب قولهم، منوهين الى انه مع استعمال أداة فهرسة تلقائية مناسبة للمحتوى، يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المستندات أو الوثائق، أو حتى تحديد التتابع بينها لمنع التكرار. ومن الممكن أيضاً ربط المستندات التي

تصف الموضوعات نفسها أو الحلول أو الظواهر.

ويواصل المتخصصون القول، ان ذلك يساعد الباحثين مثلاً على إيجاد آلاف الوثائق أو الكتب أو الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث عن طريق تحديد التطابق في الكلمات المفتاحية، أو بعض فصول الكتاب أو أقسام أوراق البحث، ثم مقارنة المحتوى في هذه الأقسام ليحضر الباحث بالضبط على ما يبحث عنه في المراجع بدلاً من اهدار الوقت الطويل في حالة الفهرسة التقليدية؛ وبدلاً من تلخيص الدراسة أو الكتاب بأكمله، تستطيع أدوات الذكاء الاصطناعي تلخيص جزء من كتاب أو خمس مستندات في ثلاث جمل فقط كما يمكن استحضار الصور والوثائق بكل يسر، لافتين الى ان أدوات الذكاء الاصطناعي لتلخيص المحتوى متاحة بالفعل على الإنترنت وتكتسب شعبية.

ويقول الخبراء ويلمس ذلك مستخدمو المكتبات الحديثة، ان أبرز ما يسجل للتطور الرقمي هو ظاهرة ما يسمى الاكتفاء الذاتي للمستخدمين، اذ تتواجد مكاتب توفر المواد المطبوعة والرقمية السمعية والبصرية وأصبحت تستحوذ على مزيد من الأقراص



الأمر الذي من شأنه أن يجذب المهارة إليها، تماماً مثلما تفعل المراكز التجارية ومراكز التسوق.

ويتفق المتخصصون والمتابعون على أن العصر الرقمي الحديث فسح المجال لتحديات عدة للمكتبات، إلا أنه قدّم لها فرصاً كبيرة لتبقى وتزدهر، ويقول أحد المسؤولين عن المكتبات إن المكتبات الحديثة تقوم بمساعدة أي شخص للعثور على الموارد المطلوبة، وعلى سبيل المثال شخص يأتي للحصول على معلومة طبية معينة فنساعده في ذلك ونعلمه كيف يستعمل قواعد البيانات الرقمية المتواجدة على الإنترنت، وفي المكتبة.

الإلكترونية المتواجدة وتحملها فوراً على أجهزة الحاسوب الشخصية، وكذلك تتواجد غرفة للغة لتعليم الاجانب.

وصُمّمت بعض المكتبات الحديثة لتكون جزءاً من مستقبل اقتصادي أفضل، مثل مكتبة برمنغهام في بريطانيا التي افتتحت في عام 2013 وعدت أكبر مكتبات أوروبا من حيث المساحة، وتضمنت مركز دعم تجارياً هو عبارة عن طابق كامل يأمل بوساطته القيمون على المكتبة إطلاق 500 مؤسسة تجارية عالمياً، بحسب المتابعين. ويلفت المراقبون إلى أن المكتبات لم تتغير فقط في المضمون بل تغير شكلها عن المكتبات القديمة فأصبحت المكتبات شاملة وجذابة، ذات مساحات رحبة، وأقرب إلى مراكز ثقافية على طراز الهندسة المعمارية المعاصرة المستعملة في المحلات والمراكز التجارية؛ وهذا ما جعلها منفتحة أكثر على الخارج، مضاءة وشفافة، بحسب تعبيرهم، مثل مكتبة سياتل العامة في الولايات المتحدة الأمريكية التي بنيت في عام 2004، وعد بناؤها الأكثر ابتكاراً وثورية في العصر الحديث، وقد اشتهرت هذه المكتبة بغرف القراءة ذات الأسقف الزجاجية التي تجذب إليها الأشخاص من شتى الأعمار والفئات المجتمعية، كما يمكن الناظر من الخارج رؤية حركة المصاعد الكهربائية في داخلها،

متنوعة، كما تضمّن بعضها مساحات مخصصة للأبحاث والدراسات والتعاون والتواصل العالمي؛ وضم بعضها الآخر مراكز للنشر ومختبرات للتعليم الرقمي، وجميع هذه الأنشطة أخذت تستقطب شرائح متزايدة من المجتمع المحيط بالمكتبات؛ للاتقاء والتفاعل والتبادل الثقافي، ويقول المتخصصون إنها بذلك نجحت في الاسهام في الحياة المدنية وبناء العلاقات الاجتماعية من جديد؛ ولذلك أهمية خاصة، لا سيما في زمن تزايد الفردية في الحياة الاجتماعية، على حد وصفهم.

ووفرت البنايات المتجددة للمكتبات العامة اماكن هادئة بعيداً عن الضوضاء لاسيما لأولئك الذين يريدون التفكير والتأمل والقيام بكتابة الأبحاث، فضلاً عن توفير حيز للتعليم المبكر للأطفال بمصاحبة اسرهم، وغرفاً للغات.

وعلى سبيل المثال فان مديرة مكتبة كولونيا العامة في المانيا، هانيلور فوغت، تشدد في لقاء على أهمية انتقال دور المكتبات إلى العصر الرقمي وانخراطها في العملية التعليمية والخدمات المجتمعية، وتقول انهم في مكتبة كولونيا يعملون على المحافظة على الدور التقليدي للمكتبة بالتزامن مع اضافة التقنية الرقمية للخدمات التي توفرها المكتبة، مشيرة إلى شاشات العرض المتوفرة لديهم التي تمكن الزائر من استعراض جميع الكتب

المدمجة والكتب الإلكترونية وكثير من أجهزة الكمبيوتر، وصارت تلجأ إلى الأفكار المبتكرة لتغيير مواردها ومُناذج البرمجة المعتمدة لديها ومجموعة الخدمات التي توفرها، وتعمل أيضاً على الموازنة بين النتاج المطبوع والإلكتروني والتقنية الصوتية لتتواجد المنشورات الورقية والرقمية جنباً إلى جنب، بحسب ما يسجله مرتادو تلك الاماكن.

ونشأت مؤخراً كثير من المكتبات الحديثة حول العالم، تجاوز دورها الاطلاع على المعرفة فقط، وقد صُمم كثير منها ليقدم خدمات متنوعة، مثل الأنشطة المخصصة للأطفال وقراءة الكتب وورشات عمل

برغم ان الموضوع الذي نتناوله مؤلم وقاس بأحداثه وبعض تفاصيله، الا اننا ارتأينا في المجلة طرحه واعادة تسليط الضوء عليه؛ بسبب تواصل عمليات الانتحار بصورة شبه يومية ودونما توقف، وتزايدها بمعدلات خطيرة، وبانتظار تحرك الجهات المسؤولة لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوفير اسباب منع تلك الظاهرة التي تنتشر في العراق.

من ضمن الاحصائيات التي نشرت في عام 2022 وبحسب ما كشفت عنه وزارة الداخلية العراقية في شتاء السنة، فان تزايداً كبيراً يحدث في معدل الانتحار، ففيما لفتت إلى أنّ معدل الانتحار شهرياً في عام 2021 كان قد بلغ نحو 60 حالة، فانه في الشهرين الأول والثاني من عام 2022 تجاوز 100 حالة انتحار شهرياً، بزيادة نسبتها 40% عن السابق، بحسب الوزارة، التي اوضحت ان حالات الانتحار تكثرت في كركوك وذي قار وديالى وبغداد.

وكانت بيانات عام 2021 قد خلصت الى أنّ «مجموع حالات الانتحار المسجلة بلغت أكثر من 774 حالة»، وهي أكثر بنحو 100 حالة عن عام 2020 التي بلغت فيه نسبة الانتحار 663 حالة، وفقاً لوزارة الداخلية، التي اوضحت، انها منعت 33 حالة انتحار في ذلك العام.

وأشارت الوزارة في بيان سابق إلى أنّ حالات الانتحار بدأت منذ العام 2016 واتجهت نحو الازدياد، ففي عام 2016 بلغت حالات الانتحار 393 حالة، وفي عام 2017 بلغت 462 حالة وفي عام 2018 بلغت حالات الانتحار 530 حالة، أما في عام 2019 فتصاعدت إلى 605 حالات انتحار واقعة.

ويشير المراقبون الى ان الارقام اكبر من ذلك اذ أن المحاولات الفاشلة أغلبها لا توثق بسبب سعي ذويهم لإخفاء الحقائق، لما يشكل لهم هذا الأمر من إحراج، بحسب قولهم. كما اضافوا انه «بعد التدقيق في أعمار المنتحرين كشف عن ظاهرة لم تسجل من قبل وهي تواجد كبار السن أيضاً، ما أثار

في ظل تزايد معدلاته..

تصاعد المطالب بالتدخل لإيقاف الانتحار في العراق

يواجه العراق أزمة متعددة الجوانب، ففيما يواجه العالم بما فيها العراق، تداعيات حرب أوكرانيا التي تهدد امدادات المحاصيل الزراعية، يواجه المزارعون العراقيون شحاً في مياه الأمطار وفي مياه الأنهار وتزايد التصحر، بينما كانت الدولة خفت دعمها للمزارعين، ثم قررت السماح لهم بري 50% فقط من أراضيهم الزراعية بسبب انخفاض منسوب المياه.

فيلي

ويلقي خبراء باللوم على الحكومة بالقول «لو اعتبرنا جدلاً أن الظروف الاقتصادية والبيئة والاجتماعية خارج نطاق إرادة وقدرة الحكومة العراقية ومؤسسات الدولة، وأنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً لتغيير هذه الوقائع، فلماذا وكيف تتخلى عن دورها في تشييد بنية تحتية لمراقبة ومتابعة وعلاج المشكلات النفسية لملايين العراقيين، المصابين بالقلق الوسواسي والكآبة وتبعات العنف وغيرها؟ وهو دستورياً وقانونياً جزء من مسؤولية الدولة»، على حد وصفهم.

التكتم عليها، بحسب قولهم. وكان احد ضحايا الانتحار، قد قام بالقاء نفسه من أعلى برج في بغداد، ووجدوا في جيبه صورة لطفليه التوأمن وورقة صغيرة مكتوب فيها «لم يفعل أحد بي شيئاً، إلا أن كل شيء من حولي لم يعد يُحتمل»، وكان الضحية الذي يبلغ من العمر 30 عاماً، قد هاجر مع عائلته قبل ذلك بسنتين من قريته في ريف مدينة بعقوبة شمال شرقي بغداد بعدما كانت مياه الأنهار والسواقي التي تصلهم قد جفت تماماً، ولم يتمكن من الحصول على العمل في العاصمة، بحسب ما أخبرت عائلته وسائل الإعلام المحلية، الأمر الذي أحدث فيه أثراً نفسية متراكمة إلى أن أقدم على ما فعله. الأرقام بشأن حالات الانتحار في العراق التي تظهر زيادة في أعداد الذكور المنتحرين، أمر يرجعه الخبراء إلى الضغوط الاقتصادية والحياتية التي يحملها المجتمع العراقي إلى أرباب البيوت من آباء وأخوة، كذلك تكشف الأرقام أن المحافظات الجنوبية هي الأكثر تسجيلاً لهذه الحالات (البصرة وذي قار الأعلى نسبة على مستوى العراق)، وتكشف أرقام مستحدثة عن صعود لهذه الظاهرة في محافظة نينوى.

مفوضية حقوق الإنسان 725 حالة ومحاولة انتحار في العراق، 21 رجلاً وامرأة لاقوا حتفهم نتيجة الانتحار (9 نساء و12 رجلاً)، فيما تركز العدد الأكبر من الوفيات في محافظة ذي قار، بواقع 9 حالات. وشهدت محافظة كركوك العدد الأكبر في محاولات الانتحار (106)، تلتها بغداد (102)، وتراوحت طرق الانتحار بين الشنق والغرق واستعمال السلاح الناري والحرق وتناول السم، فيما لوحظ أن «36.6 بالمئة من المنتحرين كانت أعمارهم أقل من 20 عاماً، وتشكل نسبة الذكور 55.9 بالمئة، والإناث 44.1 بالمئة»، بحسب الداخلية التي قالت انها «اتخذت حزمة تدابير لمواجهة زيادة حالات الانتحار، أبرزها تشكيل لجان متخصصة لدراسة الظاهرة والخروج بمعطيات تبين أسبابها ونسبتها مقارنة بدول الجوار».

ويشير المراقبون للوضع العراقي إلى أن الأرقام الحقيقية أضعاف هذا الرقم، لأن أغلبية واضحة من الحالات لا يجري إعلانها أو الكشف عنها من جانب الأهل، لما لذلك من تأثير على العائلة في الأوساط الاجتماعية، كذلك لأن الانتحار في كثير من الحالات، لاسيما بالنسبة للفتيات الصغيرات نسبياً، يكون نتيجة ظروف عائلية قاهرة يجري

غموضاً بشأن الأسباب التي دفعتهم إلى هذه النهايات المأساوية التي كانت للشباب حصة الأسد فيها لسنوات»، بحسب تعبيرهم.

من جانبها المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، تسجل ايضاً إن «الفترة الماضية من هذا العام سجلت ارتفاعاً كبيراً في نسب الانتحار في المحافظات كافة، وكانت للعاصمة بغداد الحصة الأكبر من هذه النسبة، وإن الحالة بدأت تنتشر بشكل كبير في المجتمع العراقي».

ويتحدث مدير الشرطة المجتمعية عن «زيادة في عدد حالات الانتحار لاسيما بين الشباب» ويرى أن الأسباب كثيرة «منها اقتصادية والمتمثلة بالبطالة وكذلك التعنيف والتفكك الأسري والمخدرات، فضلاً عن الابتزاز الإلكتروني لاسيما لدى الفتيات»، لافتاً إلى أن «مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دوراً سلبياً بموضوع الانتحار، حيث بعضها تشرح كيفية تعلم الانتحار»، على حد وصفه.

ولاحظت لجان متخصصة تزايد في معدلات الانتحار في ايام الدراسة وتحذر من «خطورة الضغط النفسي على الطلبة وتأثيراته في دفع بعضهم للانتحار أو العزوف عن الدراسة»، مشددة على «ضرورة معالجة الأمور بهرونة بعيداً عن أي ضغوط»؛ ويطالب خبراء قانونيون بـ «إبداع من يحاول الانتحار في إحدى المصحات وألا يخرج إلا بتقارير طبية مؤيدة».

وبتفصيلات بعض الأرقام المتوفرة فإنه في عام 2016 سجلت دائرة النجدة 251 حالة انتحار فعلية، منها 128 حالة في بغداد وكانت نسبة انتحار النساء أكثر من الرجال. وفي عام 2019 سجلت

المحافظات الجنوبية هي الأكثر تسجيلاً لهذه الحالات (البصرة وذي قار الأعلى نسبة على مستوى العراق)، وتكشف أرقام مستحدثة عن صعود لهذه الظاهرة في محافظة نينوى.



في ذكرى تحرير الموصل من اعلى وابشرس وانذل هجمة بربرية قامت بها
عصابات قطاع الطرق واوباش الارض "داعش" .. تتجدد الآمال والطموحات بأن
تعود مجدداً حاضرة العلم والثقافة والعمران ..

ارض الربيعين تأمل بأبناءها ان يطوو صفحة الماضي الاسود ويلتفتو الى
بناء مستقبل اجيالهم .. هذه الارض المعطاء التي كانت موطن بناة الحضارة
العظما، لابد ان تستعيد هيبتها ورونقها بهمة شبابها رغما عن الفاسدين.

مدير التحرير

9
A209



222

فهي بي بي